

## أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي

للدكتور / عبدالله بن سليمان المطرودي<sup>(١)</sup>

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله<sup>(٢)</sup> صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم أما بعد .

فإن الله سبحانه وتعالى حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن من الأقوال والأفعال، وشرع عقوبات تصون الناس أفراداً وجماعات، وتحفظ عليهم دينهم، ونفوسهم، وأعراضهم، وعقولهم، وأموالهم ؛ ليبقى الناس على الاستقامة، وعلى المنهج السوي، فإن إخلاء المجتمع عن الزواجر يؤدي إلى فساد واختلاله .

ومن هذه العقوبات عقوبة القذف، فقد شرع الحكيم الخبير عقوبة

---

(١) دكتور في قسم الفقه، كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

(٢) هذا جزء من حديث أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح ( ٦٠٩/١ )، وأخرجه - بنحوه - مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة ( ٥٩١/٢ ) .

رادعة لمن يتكلم بعرض آخر، ولم يستطع إثبات كلامه؛ لتبقى الأعراض مصونة، والأنساب محمية، والجمتمعات نقية من أقوال السوء التي توغل الصدور، وتبذر الفجور، فالعقوبة هي السياج المنيع على أعراض الناس من أن تدنس كذباً وبهتاناً، وهي الحارس على ألسنة الناس من أن تنطق منكراً من القول وزوراً؛ حتى ينهج الناس في حياتهم، وعلاقاتهم منهجاً معتدلاً سليماً.

ومن رحمة الله بعباده أن جعل لمن ابتلي بشيء من هذه مخرجاً يطهره مما أصابه من آثار المعاصي والذنوب، فجعل العقوبات التي هي زواجر عن اقتراف المحرمات جوابر لمن أقيمت عليه، تكفر عنه ما اقترف من الذنوب والخطايا.

فقد روى البخاري (ت ٢٥٦هـ) في صحيحه بسنده عن عبادة ابن الصامت رضي الله عنه (ت ٣٤هـ) قال: كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس فقال: «بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً، ولا تسرقوا، ولا تزنوا»، وقرأ هذه الآية كلها<sup>(١)</sup>، «فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فهو كفارته...» الحديث<sup>(٢)</sup>.

(١) الآية هي قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئاً﴾ [سورة الممتحنة، الآية ١٢].

(٢) صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب الحدود كفارة (٢٤٧/٤) حديث

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

وجعل التوبة النصوح مزيله لآثار الذنوب والمعاصي، فمن اقترف ذنباً ثم تاب وأناب إلى ربه، فإن الله يغفر له إن شاء، قال تعالى : ﴿ قُلْ يَٰعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ <sup>(١)</sup> . ومما يؤسف له في هذا العصر انتشار السب، والشتم، والقذف على السنة كثير من الناس، وتساهلوا به كثيراً، فلا يعي أحدهم خطورة ما يقول، ولا يخاف مما يترتب على قوله من وعيد في الآخرة، وعقوبة في الدنيا، فلا عنه يتورعون، ولا منه يتوبون، فلهذا أحببت أن أساهم بجهد المتواضع في بيان عقوبة القذف، وأثر التوبة عليها . والله المستعان وعليه التكلان .

### أسباب اختيار الموضوع :

من أهم الأسباب التي دفعتني إلى الكتابة في هذا الموضوع ما يلي :

- ١- إبراز الأهمية الكبرى لأثر التوبة على عقوبة القذف .
- ٢- جمع شتات هذا الموضوع في بحث مستقل؛ تيسيراً للاستفادة منه .
- ٣- استكمال بعض الجوانب التي أغفلتها الدراسات المعاصرة التي تناولت هذا الموضوع .

### الدراسات التي تناولت هذا الموضوع :

أولاً : الدراسات السابقة :

---

= ( ٦٧٨٤ ) .

(١) سورة الزمر، الآية ٥٣ .

لا يكاد يخلو كتاب من المؤلفات القديمة - في التفسير، أو الحديث، أو الفقه - عن مباحث في هذا الموضوع، إلا أنه لا يجمعها كتاب واحد، أو مبحث واحد، بل هي متناثرة في مؤلفات شتى، وفي مباحث متفرقة .  
فلذلك هي بحاجة ماسة إلى بذل الجهد في جمعها وترتيبها في مؤلف واحد .

### ثانياً : الدراسات المعاصرة :

هناك دراسات فقهية معاصرة تناولت هذا الموضوع، إلا أن هذه الدراسات جميعها لم تتناول هذا الموضوع بشكل مستقل - فيما أمكنني الاطلاع عليه - بل إنها تناولته ضمن دراسات أخرى، لذلك لم تستكمل جميع جوانبه، ومنها ما يلي :

١- كتاب المبادئ الشرعية في أحكام العقوبات في الفقه الإسلامي، للدكتور / عبد السلام محمد شريف . فقد تحدث في مبحث من كتابه - من ص ( ٢٣٧ ) إلى ص ( ٢٤٦ ) - عن أثر التوبة في إسقاط الحدود عامة، ولم يتطرق إلى التفاصيل الدقيقة .

٢- كتاب سقوط العقوبات في الفقه الإسلامي، للدكتور / جبر محمود الفضيلات. فقد تحدث في كتابه عن أثر التوبة في إسقاط الحدود على وجه العموم .

٣- كتاب التوبة في ضوء القرآن الكريم، للدكتورة / آمال بنت صالح نصير.

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

فقد تحدثت في كتابها - من ص ( ٤٢٧ ) إلى ص ( ٤٤٥ ) - عن أثر التوبة في حد القذف بشيء من الإجمال .

وبهذا يتضح أن الدراسات الفقهية المعاصرة لم تستكمل جميع جوانب الموضوع، وأن الموضوع بحاجة إلى استكمال بعض المسائل، والأقوال، وبسطها، وتفصيلها، واستقصاء الأقوال، والأدلة، ومناقشتها، وتمحيصها. فإذا انضمت هذه الأمور إلى الدراسات السابقة اكتمل الموضوع .

هذا، ولا أدعي أن هذا البحث قد بلغ الكمال، بل هو كسائر أعمال البشر، يعتره النقص، والقصور، والخطأ، ولكن حسبي أني بذلت غاية ما أستطيع، فإن وفقت فيه إلى الصواب، فذلك من فضل الله، وكرمه، وإن لم أوفق فيه إلى الصواب، فأسأل الله أن يغفر لي، وحسبي أني كنت حريصاً على الصواب، ساعياً في الوصول إليه، والله الموفق، والهادي إلى سواء السبيل .

خطة البحث : سينتظم هذا البحث الذي أسميته ( أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي ) في : مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة .

#### المقدمة :

اشتملت المقدمة على النقاط الآتية :

أ - أهمية الموضوع .

ب - أسباب اختيار الموضوع .

ج - الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع .

د - خطة البحث .

هـ - منهج البحث .

**التمهيد :**

اشتمل التمهيد على ستة مباحث :

المبحث الأول : تعريف الأثر .

المبحث الثاني : تعريف التوبة .

المبحث الثالث : حكم التوبة .

المبحث الرابع : تعريف العقوبة .

المبحث الخامس : تعريف القذف .

المبحث السادس : عقوبة القذف .

**الفصل الأول :** أثر التوبة على عقوبة القذف ويشتمل على ثلاثة

مباحث :

المبحث الأول : أثر التوبة على عقوبة الجلد .

المبحث الثاني : أثر التوبة على عقوبة رد الشهادة .

المبحث الثالث : أثر التوبة على عقوبة التفسيق .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

## الفصل الثاني : صفة توبة القاذف .

### الخاتمة

### منهج البحث :

المنهج الذي سلكته في إعداد هذا البحث يتلخص في النقاط التالية :

- ١- اعتمدت في جمع المادة العلمية لهذا البحث على المصادر الأصلية .
- ٢- بذلت الوسع في استقصاء الأقوال الواردة في كل مسألة، وذلك بذكر المذاهب الأربعة والظاهرية، حسب التسلسل الزمني، ثم ذكرت ما وقفت عليه من أقوال الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين، ومن بعدهم من الأئمة المعترين حسب الإمكان .
- ٣- ذكرت أدلة كل الأقوال، مبتدئاً بأدلة القول الأول، ثم الثاني، وهكذا إلى آخر الأدلة، وأذكر المناقشة التي ترد على الدليل عند الاستدلال به، ثم الإجابة عليها إن وجد شيء من ذلك؛ ليتضح الدليل وصلاحيته للاستدلال في مقام واحد .
- ٤- وثقت كل مذهب أو قول من مصادره الأصلية .
- ٥- عزوت الآيات كلما وردت مبيناً اسم السورة ورقم الآية .
- ٦- خرجت الأحاديث والآثار الواردة في البحث، وإذا كان الحديث أو الأثر وارداً في غير الصحيحين فإني أذكر أقوال العلماء في درجته بإيجاز .
- ٧- ترجمت لكل علم يحتاج إلى ترجمة .
- ٨- ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت

إليها أثناء البحث .

## المبحث الأول : تعريف الأثر

تعريف الأثر في اللغة :

الأثر مفرد، والجمع آثار، وأثر. ويطلق على معانٍ متعددة منها :  
بقية الشيء، وتقدم الشيء، وذكر الشيء، والخبر. قال ابن فارس  
( ت ٣٩٥ هـ ) <sup>(١)</sup> : " أثر " الهمزة، والثاء، والراء، له ثلاثة أصول :  
تقدم الشيء، وذكر الشيء، ورسم الشيء الباقي <sup>(٢)</sup> .

وقال ابن منظور ( ت ٧١١ هـ ) <sup>(٣)</sup> : الأثرُ - بالتحريك - ما  
بقي من رسم الشيء، والتأثر : إبقاء الأثر في الشيء، وأثرَ في الشيء ترك  
فيه أثراً <sup>(٤)</sup> .

---

(١) هو : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، الرازي، من أئمة اللغة  
والأدب، أصله من قزوین، وأقام مدة في همدان ثم انتقل إلى الري، توفي فيها سنة  
٣٩٥ هـ، له مؤلفات منها: معجم مقاييس اللغة، والمجمل، وجامع التأويل في  
تفسير القرآن، له ترجمة في سير أعلام النبلاء ( ١٠٣/١٧ ) .

(٢) معجم مقاييس اللغة - كتاب الهمزة - باب الهمزة والثاء وما يثلثهما ( ٥٣/١ ) .

(٣) هو محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري، من نسل رويغ بن ثابت  
الأنصاري، ولد بمصر عام ٦٣٠ هـ، وقيل في طرابلس الغرب، خدم في ديوان  
الإنشاء في القاهرة، ثم ولي القضاء في طرابلس الغرب، كان مغرًى باختصار الكتب،  
له مصنفات كثيرة، من أشهرها : لسان العرب، ومختصر تاريخ دمشق لابن عساكر،  
توفي في مصر عام ٧١١ هـ، له ترجمة في فوات الأعيان ( ٢٦٥/٢ ) .

(٤) لسان العرب، مادة ( أثر ) ( ٢٥/١ ) .



أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

### تعريف الأثر في اصطلاح الفقهاء :

لا يخرج استعمال الفقهاء للفظ ( أثر ) عن المعاني اللغوية، وأكثر ما يستعمله الفقهاء للدلالة على بقية الشيء، أو ما يترتب على الشيء، كقولهم - في حكم بقية الشيء بعد الاستحمار - : ( وأثر الاستحمار معفو عنه بمحله ) . وقولهم - في حكم بقية الدم بعد غسله - : ولا يضر أثر الدم بعد زواله . ويطلقونه على ما يترتب على الشيء، فيستعملون كلمة أثر مضافة، كقولهم: أثر عقد البيع، وأثر الفسخ، وأثر النكاح <sup>(١)</sup> .

### المبحث الثاني : تعريف التوبة

أ - تعريف التوبة في اللغة :

التوبة في اللغة تطلق على الرجوع، والإقلاع عن الشيء، يقال: تاب إذا رجع عن ذنبه، وأقلع عنه <sup>(٢)</sup> .

قال ابن فارس: التاء، والواو، والباء، كلمة واحدة تدل على الرجوع . يقال: تاب من ذنبه أي رجع عنه <sup>(٣)</sup> .

ب - تعريف التوبة في الاصطلاح :

عرف العلماء التوبة بتعاريف كثيرة، ومنها ما يلي :

---

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية ( ٢٩٤/١ )، وموسوعة الفقه الإسلامي الصادرة عن

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر ( ١٩١/٢ ) .

(٢) معجم مقاييس اللغة، مادة ( توب )، ( ٣٥٧/١ ) .

(٣) المرجع السابق .

- ١ - عرفت بأنها: الرجوع عن الأفعال المذمومة إلى الممدوحة<sup>(١)</sup> .
- ٢ - وعرفت بأنها: الرجوع عن الطريق المعوج إلى الطريق المستقيم<sup>(٢)</sup> .
- ٣ - وعرفت بأنها: إنابة العبد إلى طاعة ربه، وأوبته إلى ما يرضيه، بتركه ما يسخطه من الأمور التي كان عليها مقيماً مما يكرهه ربه<sup>(٣)</sup> .

فهذه التعاريف الثلاثة متحدة المعنى، فكلها تعتبر التوبة ترك المنهيات، وفعل الطاعات، وهذا لا يكفي في التوبة . فهذه التعاريف غير جامعة؛ لأنها أغفلت أكثر أركان التوبة، والتي سيأتي بيانها عند ذكر التعريف المختار .

- ٤ - وعرفت بأنها: ترك الذنب لقبحه، والندم على ما فرط منه، والعزيمة على ترك المعاودة، وتدارك ما أمكنه أن يتداركه من الأعمال بالإعادة<sup>(٤)</sup> .
- هذا التعريف أكمل من التعاريف السابقة، فقد تضمن أغلب شروط التوبة، فاشترط فيه أربعة شروط وهي :

**الأول : ترك الذنب لقبحه .**

**والثاني : الندم على ما فرط .**

---

(١) التعريفات للحرثاني ص ( ٧٠ ) .

(٢) حاشية قليوبي ( ٢٠٠/٤ ) .

(٣) تفسير ابن جرير الطبري ( ١٩٥/١ ) .

(٤) إرشاد الساري شرح صحيح البخاري ( ١٧٧/٩ ) .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

**والثالث : العزم على ترك المعاودة .**

**والرابع : تدارك ما أمكنه من الأعمال بالإعادة.**

لكنه غير جامع؛ لأنه لم يسلم من القصور، فقد ترك بعض القيود التي لا بد منها في التوبة .

**٥ - وعرفت بأنها : الندم بالقلب، وترك المعصية في الحال، والعزم على أن لا يعود إلى مثلها، وأن يكون ذلك حياء من الله<sup>(١)</sup> .**

وهذا التعريف أوفى من سابقه، فقد تضمن ما سبق، وأضاف قيداً مهماً، وهو أن يكون سبب الترك والندم، حياء من الله، فلا يكون السبب العجز عن المعصية، أو الخوف من غير الله، كضرر يلحقه في بدنه، أو ماله، أو منصبه، أو نحوه .

**التعريف المختار : التعريف الذي اختاره للتوبة هو أن يقال :**

هي : الإقلاع عن الذنب في الحال، والندم على ما مضى من فعله، والعزم على عدم العود إلى مثله؛ تعبدًا لله تعالى .

وهذا في التوبة من حقوق الله، وأما التوبة من حقوق العباد فلا بد من إضافة قيد آخر على هذا التعريف وهو: ( وأداء الحقوق إلى أهلها، أو تحصيل البراءة منهم ) .

فهذا التعريف تضمن أركان التوبة التي لا تتم إلا بها، وهي :

---

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ( ٩١/٥ ) .

**الأول : الإقلاع عن الذنب في الحال .**

**الثاني : الندم على ما مضى من فعل الذنوب، والمعاصي .**

**الثالث : العزم على عدم العود إلى مثل الذنب الذي تاب منه .**

**الرابع : أن يكون ذلك تعبدًا لله تعالى .**

**والركن الخامس: يتعلق بحقوق العباد خاصة، وهو أداء الحقوق إلى أهلها، أو تحصيل البراءة منهم .**

### **المبحث الثالث : حكم التوبة**

اتفق العلماء على أن التوبة واجبة على الفور من جميع الذنوب، والمعاصي، سواء أكانت كبائر، أم صغائر <sup>(١)</sup> .

قال ابن حزم ( ت ٤٥٦هـ ) <sup>(٢)</sup> : « ... إن التوبة فرض من الله على كل مذنّب ، والدعاء إلى التوبة فرض على كل مسلم ... وإذا كان

---

(١) أحكام القرآن للقرطبي ( ٩٠/٥ )، والخلّي ( ١٤٠/١١ )، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ( ٣٢٠/١٠ ) .

(٢) هو : علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد ، عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمة الإسلام، ولد بقرطبة سنة ( ٣٨٤هـ )، كان حافظاً، فقيهاً، أصولياً، يستنبط الأحكام من الكتاب والسنة على طريقة الظاهرية، وكان متفناً في علوم جمة، عاملاً بعلمه، فيه دين وخير، له مصنفات كثيرة، منها: الخلى، والفصل في الملل والنحل، والإحكام في أصول الأحكام، توفي سنة ( ٤٥٦هـ )، له ترجمة في سير أعلام النبلاء ( ١٨٤/١٨ )، والبداية والنهاية ( ٩٨/١٢ ) .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

الإصرار على الذنب حراماً بإجماع الأمة، فالتوبة والإقلاع فرض بإجماع الأمة كلها لا خلاف في ذلك ...» <sup>(١)</sup>.

وقال القرطبي ( ت ٦٧١ هـ ) <sup>(٢)</sup> : « ... واتفقت الأمة على أن التوبة فرض على المؤمنين » <sup>(٣)</sup>.

وقد دل على ذلك الكتاب، والسنة .

أولاً : الكتاب :

ورد عدد من الآيات من كتاب الله، فيها أمر وحث على التوبة،

منها :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ ﴾ <sup>(٤)</sup>.

٢ - قوله تعالى : ﴿ يَتَأَيُّمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا ﴾ <sup>(٥)</sup>.

---

(١) المحلى ( ١٤٠/١١ ) .

(٢) هو : محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي، القرطبي، من كبار المفسرين، كان صالحاً، متعبداً، ورعاً، له مصنفات منها : الجامع لأحكام القرآن، والتقريب لكتاب التمهيد، توفي بمصر سنة ( ٦٧١ هـ )، له ترجمة في الديباج ( ٣١٧ ) .

(٣) أحكام القرآن للقرطبي ( ٩٠/٥ ) .

(٤) سورة هود، الآية ٩٠ .

(٥) سورة التحريم، الآية ٨ .

٣ - وقوله تعالى : ﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾<sup>(١)</sup> .  
ثانياً : السنة :

فقد ورد عدد من الأحاديث تحت على المبادرة بالتوبة، ومنها :

ما رواه مسلم ( ت ٢٦١هـ ) بسنده عن ابن عمر ( ت ٧٣هـ ) رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( يا أيها الناس توبوا إلى الله، فإني أتوب إليه في اليوم مائة مرة ))<sup>(٢)</sup> .

فهذه النصوص من الكتاب والسنة، تدل على وجوب التوبة على الفور؛ لأن الأمر المجرد يدل على الوجوب، والفورية عند جمهور الأصوليين<sup>(٣)</sup> .

### المبحث الرابع : تعريف العقوبة

تعريف العقوبة في اللغة :

العقوبة في اللغة : المجازاة على الفعل .

(١) سورة النور، الآية ٣١ .

(٢) صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب استحباب الاستغفار ( ٢٠٧٥/٤ ) حديث ( ٢٧٠٢ ) .

(٣) شرح الكوكب المنير ( ٣٩/٣ )، والمغني في أصول الفقه للخبازي ص ( ٣١ )، وإرشاد الفحول ص ( ٩٤ ) .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

جاء في لسان العرب: عَقِبُ كل شيء، وَعَقْبُهُ، وَعَاقِبَتُهُ وَعَاقِبُهُ ... آخره...

واعتَقَبَ الرجلَ خيراً أو شراً بما صنع كافأه به، والعقابُ والمُعَاقِبَةُ أن يجزي الرجلَ بما فعل سوءاً، والاسم العُقُوبَةُ، وَعَاقِبَهُ بذنبه معاقبةً وعقاباً، أخذه به، وتعقبت الرجل إذا أخذته بذنب كان منه <sup>(١)</sup>.

### تعريف العقوبة في الاصطلاح :

عرفت العقوبة بتعاريف كثيرة ، منها :

١ - عرفها الحنفية فقالوا: العقوبة تكون على فعل محرم، أو ترك واجب، أو سنة، أو فعل مكروه <sup>(٢)</sup>.

٢ - وعرفها المالكية فقالوا: العقوبة هي زواجر، إما على حدود مقدرة، وإما تعزيرات غير مقدرة <sup>(٣)</sup>.

٣ - وعرفها الشافعية فقالوا: العقوبة جزاء على الإصرار على ذنب حاضر، أو مفسدة ملابسة لا إثم على فاعلها، أو جزاء على ذنب ماض منصرم، أو عن مفسدة منصرمة <sup>(٤)</sup>.

٤ - وعرفها الحنابلة فقالوا : العقوبة تكون على فعل محرم، أو ترك

(١) لسان العرب، مادة ( عقب ) ( ٣٠٢٢/٥ ، ٣٠٢٧ ) .

(٢) معين الحكام للطرابلسي ص ( ١٩٥ ) .

(٣) تهذيب الفروق، بهامش الفروق ( ٢٠٤/٤ ، ٢٠٥ ) .

(٤) قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ( ١٥٧/١ ) .

واجب<sup>(١)</sup> .

### المناقشة والترحيج :

هذه جملة من التعريفات للعقوبة في المذاهب الأربعة، والمتأمل فيها يرى ما يلي :

١ - أن فيها توسعاً، فقد تضمنت ما لا يستحق فاعلها، أو تاركها العقاب، كتعريف الخنفية، والشافعية، والتعريف يجب أن يكون جامعاً مانعاً .

٢ - أن فيها طولاً بذكر قيود لا حاجة إليها في التعريف، كتعريف المالكية، والشافعية، والتعاريف مبناها على الاختصار .

٣ - أن العقوبة تكون على ترك واجب، أو فعل محرم محل اتفاق عند الجميع.

٤ - أن تعريف الخنابلة هو أسلم التعاريف .

### التعريف المختار :

الأولى أن يقال في تعريف العقوبة: هي زواج شرعية عن ترك واجب، أو فعل محرم .

### أقسام العقوبة :

تنقسم العقوبة من حيث تقديرها إلى قسمين :

---

(١) الطرق الحكمية لابن القيم، ص ( ٢٦٥ ) .



أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

الأول : العقوبات المقدرة، وتسمى الحدود، وهي التي ورد تقديرها بنصوص من الكتاب، والسنة، في جرائم معينة<sup>(١)</sup>.

الثاني : العقوبات غير المقدرة، وتسمى التعزيرات .

والتعزير تأديب استصلاح وزجر عن ذنوب لم تشرع فيها حدود، ولا كفارات<sup>(٢)</sup>.

### تعريف الحد :

الحد في اللغة : المنع، والفصل بين شيئين<sup>(٣)</sup>.

### تعريف الحد في الاصطلاح :

أورد الفقهاء تعاريف متعددة تختلف باختلاف المذاهب ، فكل أهل مذهب يعرف الحد على ما يتلائم مع مذهبهم .

ومن أكثرها دقة وشمولاً واتفاقاً مع جميع المذاهب الفقهية ما قاله الدكتور عبد الله الركبان، حيث قال : « الحد عقوبة مقدرة شرعت لصيانة الأنساب والأعراض، والعقول، والأموال، وتأمين السبيل »<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ( ٢٧٥ )، ومعين الحكام ( ١٩٥ )، والسياسة الشرعية لابن تيمية ( ٨٣ ) .

(٢) معين الحكام ( ١٩٤ )، مجموع فتاوى ابن تيمية ( ٤٠٢/٣٥ )، والمغني لابن قدامة ( ٣٢٤/٨ ) .

(٣) لسان العرب، مادة ( عقب ) ( ٨٠٠/٢ ) .

(٤) النظرية العامة لموجبات الحدود ( ١٦/١ ) .

## المبحث الخامس : تعريف القذف

### أ - تعريف القذف في اللغة :

القذف في اللغة : هو الرمي بالحجارة، أو ما شابهها <sup>(١)</sup> .

### ب - تعريف القذف في الاصطلاح :

عرفه الحنفية بأنه : الرمي بالزنا <sup>(٢)</sup> . وعرفه المالكية بأنه : الرمي بوطء محرم، في قبل، أو دبر، أو نفي نسب للأب، أو تعريض بذلك <sup>(٣)</sup> . وعرفه الشافعية بأنه: الرمي في معرض التعيير لا الشهادة <sup>(٤)</sup> . وعرفه الحنابلة بأنه: الرمي بزنا، أو لواط، أو شهادة بأحدهما، ولم تكمل البيئة <sup>(٥)</sup> .

### المناقشة والترجيح :

هذه التعاريف غير جامعة لكل ما يوجب حد القذف إلا تعريف المالكية، لكن فيه طول وذكر لقيود لا حاجة إليها في التعريف، ومن شأن التعاريف الاختصار والاقتصار على ما يحتاج إليه من قيود تجعله جامعاً مانعاً .

(١) مختار الصحاح ص ( ٥٥٢ ) .

(٢) الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ( ٤٣/٤ ) .

(٣) القوانين الفقهية ص ( ٣٠٦ ) .

(٤) تحفة المحتاج، بهامش حواشي الشرواني والعبادي ( ١١٩/٩ ) .

(٥) معونة أولي النهى ( ٤٠٩/٨ ) .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

ولهذا فأشمل وأخصر تعريف للقذف هو ما عرفه به الدكتور بكر أبو زيد فقال: القذف بوطء، أو نفي نسب، موجب للحد فيهما <sup>(١)</sup>.

### المبحث السادس : عقوبة القذف

القاذف إما أن يحقق قذفه بينة، أو إقرار من المذنوب، أو لعان إن كان زوجاً، أو لا يحققه بشيء من ذلك . فإن حقق قذفه، فلا يتعلق به جلد، ولا رد شهادة، ولا تفسيق . وإن لم يحققه بشيء مما ذكر تعلق بقذفه وجوب الحد عليه، ورد شهادته، والحكم بفسقه <sup>(٢)</sup>.

والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup>.

وقوله تعالى : ﴿ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup>.

وجه الاستدلال بالآيتين :

دلت الآيتان على أن القاذف إذا أتى بأربعة شهداء، فإن قذفه لا يتعلق به شيء من العقوبات؛ لأن عقوبة القاذف معلقة على عدم مجيئه بالشهداء .

(١) الحدود والتعزيرات عند ابن القيم ص ( ١٩٩ ) .

(٢) المغني ( ١٤ / ١٨٨ )، والحاوي للماوردي ( ٢٤ / ١٧ ) .

(٣) سورة النور، الآية ٤ .

(٤) سورة النور، الآية ١٣ .

ودلت على أن القاذف إذا لم يأت بأربعة شهداء فإنه في حكم الله كاذب، ويتعلق بقذفه ثلاثة أحكام :

أحدها : وجوب الحد ثمانين جلدة، والثاني: فسقه المسقط لعدالته، والثالث: أن لا يقبل له شهادة أبداً ما لم يتب <sup>(١)</sup> .

وهذا تغليظاً لشأن القذف، وتعظيماً لأمره، وقوة في الردع عنه <sup>(٢)</sup> .

وقد استثنى الزوج الذي يقذف زوجته من هذا الحكم، بقول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٦﴾ وَالْخَمِيسَةُ أَنْ لَعْنَتُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٧﴾ ﴾ <sup>(٣)</sup> الآيات .

وجه الاستدلال بالآية :

دلت هذه الآية على أن الزوج إذا قذف زوجته بالزنا، ولم يقدر على إثبات ذلك ببينة، وأنكرت الزوجة، فإنه يشرع له أن يلاعن زوجته، فإذا لاعن فإنه لا يتعلق بقذفه جلد، ولا رد شهادة، ولا تفسيق <sup>(٤)</sup> . وإذا لم يلاعن فإن حكمه حكم من قذف أجنبية ولم يحققه <sup>(٥)</sup> .

(١) الحاوي للماوردي ( ٢٤/١٧ ) ، والمغني ( ١٤ / ١٨٨ ) .

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ( ١٣٣٦/٢ ) .

(٣) سورة النور، الآيتان ٦ ، ٧ .

(٤) أضواء البيان ( ٨٦/٦ ، ٨٧ ) .

(٥) سبل السلام ( ٣٢/٤ ، ٣٣ ) .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

## الفصل الأول : أقوال العلماء في أثر التوبة على عقوبة القذف :

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أثر التوبة على عقوبة الجلد.

المبحث الثاني: أثر التوبة على عقوبة رد الشهادة .

المبحث الثالث: أثر التوبة على عقوبة التفسيق .

### المبحث الأول: أثر التوبة على عقوبة الجلد

اتفق العلماء على أن التوبة لا تسقط الجلد عن القاذف، بل يجلد التائب كالمصر<sup>(١)</sup> .

قال ابن قدامة ( ت ٦٢٠ هـ )<sup>(٢)</sup> : « وإن تاب - القاذف - لم يسقط عنه الحد وزال عنه الفسق بلا خلاف »<sup>(٣)</sup> . وقال الماوردي ( ت ٤٥٠ هـ )<sup>(٤)</sup> «... فإن من قذف لم يسقط عنه بالتوبة الجلد

---

(١) المغني ( ١٩٧/٩ )، وبداية المجتهد مع الهداية ( ٥٧٥/٨ )، والمبسوط للسرخسي ( ١٢٥/٦ )، ومراتب الإجماع ص ( ١٣٤ )، وموسوعة الإجماع ( ٣٤٤/١ )، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ( ١٧٨/١٢ - ١٧٩ ) وفتح القدير للشوكاني ( ٩/٤ ) .

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي، ثم الدمشقي، ولد بجماعيل سنة ( ٥٤١ هـ ) كان إماماً في التفسير، والحديث، والأصول، والفقه، وعلم الخلاف، والنحو، والحساب، وكان من أكابر الحنابلة، له مصنفات كثيرة منها: المغني، وروضة الناظر، ولمعة الاعتقاد، توفي سنة ( ٦٢٠ هـ ) له ترجمة في سير أعلام النبلاء ( ١٦٥/٢٢ )، والبداية والنهاية ( ١٠٨/١٣ ) .

(٣) المغني ( ١٩٧/٩ ) .

(٤) هو : أبو الحسين علي بن محمد بن حبيب الماوردي، ولد في البصرة سنة ( ٣٦٤ هـ )،

باتفاق»<sup>(١)</sup>. وقال ابن رشد (ت ٥٩٥هـ)<sup>(٢)</sup>: «... واتفقوا على أن التوبة لا ترفع الحد»<sup>(٣)</sup>.

والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾<sup>(٤)</sup> إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٤﴾.

### وجه الاستدلال :

دلت هذه الآية على أن الجلد لا يسقط عن القاذف إذا تاب؛ لأن الاستثناء الوارد فيها لا يعود إلى الجملة الأولى، الوارد فيها الجلد بالإجماع، فتبقى الآية على ظاهرها في حكم جلد القاذف.

= كان من أعيان فقهاء الشافعية، له مصنفات منها: الحاوي، والأحكام السلطانية، توفي في بغداد سنة (٤٥٠هـ) له ترجمة في سير أعلام النبلاء (١٨/٦٤).

(١) الحاوي للماوردي (١٧/٢٥).

(٢) هو : محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد (الحفيد) ولد سنة (٥٢٠هـ) بقرطبة، ونشأ بها، ودرس الفقه وبرع به، وسمع الحديث، وأتقن الطب، ولي القضاء، وحمدت سيرته وعظم قدره، له مصنفات منها: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، والتحصيل، والكليات في الطب، توفي سنة (٥٩٥هـ) له ترجمة في الديباج المذهب (٢٨٤).

(٣) بداية المجتهد مع الهداية (٨/٥٧٥).

(٤) سورة النور، الآيتان (٤، ٥).

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

قال الشوكاني ( ت ١٢٥٠هـ ) <sup>(١)</sup> : « وقد اختلف أهل العلم في هذا الاستثناء هل يرجع إلى الجملتين قبله ؟ وهي جملة عدم قبول الشهادة، وجملة الحكم عليه بالفسق، أم إلى الجملة الأخيرة، وهذا الاختلاف بعد اتفاقهم على أنه لا يعود إلى جملة الجلد بل يجلد التائب كالمصر » <sup>(٢)</sup>.

### المبحث الثاني : أثر التوبة على عقوبة رد الشهادة

اتفق العلماء على قبول شهادة القاذف، إذا شهد بعد التوبة، وقبل إقامة الحد عليه، واتفقوا على رد شهادته إذا شهد بعد إقامة الحد، وقبل التوبة <sup>(٣)</sup>. واختلفوا في قبول شهادته إذا شهد قبل إقامة الحد عليه، وقبل التوبة. وإذا شهد بعد إقامة الحد عليه، وبعد التوبة، وتفصيل ذلك في مسألتين :

#### المسألة الأولى : شهادة القاذف بعد الحد والتوبة .

#### المسألة الثانية : شهادة القاذف قبل الحد والتوبة .

---

(١) هو : محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ولد بحجرة شوكان باليمن سنة ( ١١٧٣هـ ) ونشأ بصنعاء، وولي قضاءها، كان مفسراً، ومحدثاً، وأصولياً، ومجتهداً في الفقه، له مصنفات كثيرة منها : فتح القدير، والسييل الجرار، وإرشاد الفحول، توفي سنة ( ١٢٥٠هـ )، له ترجمة في الأعلام للزركلي ( ٢٩٨/٦ ) .

(٢) فتح القدير للشوكاني ( ٩/٤ ) .

(٣) بدائع الصنائع ( ٢٧١/٦ )، وأحكام القرآن للحصاص ( ٢٧٢/٣ )، والمبسوط ( ١٢٦/١٦ )، وفتح القدير ( ٤٠٠/٧ )، وإعلام الموقعين ( ١٢٢/١ ) .

## المسألة الأولى : شهادة القاذف بعد الحد والتوبة

اختلف العلماء في قبول شهادة القاذف إذا شهد بعد إقامة الحد عليه، وبعد التوبة على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** أن شهادة المحدود في القذف لا تقبل، سواء تاب أم لم يتب .

وهذا مذهب الحنفية<sup>(١)</sup>، وقول سعيد بن جبير ( ت ٩٥هـ )<sup>(٢)</sup>، وسعيد بن المسيب ( ت ٩٤هـ )<sup>(٣)</sup>، وشريح ( ت ٧٨هـ )<sup>(٤)</sup>، وسفيان

(١) المبسوط للسرخسي ( ١٢٥/١٦ )، وفتح القدير لابن الهمام ( ٤٠٠/٧ ) .

(٢) هو : سعيد بن جبير بن هشام الأسدي، كان فقيهاً، ورعاً، قرأ القرآن على ابن عباس رضي الله عنهما، وروى عن كثير من الصحابة، وروى عنه كثير من التابعين وتابعيهم، وكان من سادات التابعين علماً، وفضلاً، وصدقاً، وعبادة، قتله الحجاج صبراً سنة ( ٩٥هـ )، له ترجمة في سير أعلام النبلاء ( ٣٢١/٤ ) وتهذيب التهذيب ( ١١/٢ ) .

(٣) هو : سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي، ولد لستين، وقيل: لأربع من خلافة عمر رضي الله عنه، سمع من عثمان وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم، وروى عنه الزهري وقتادة وخلق كثير، كان عالم أهل المدينة، وسيد التابعين، توفي سنة ( ٩٤هـ )، له ترجمة في سير أعلام النبلاء ( ٢١٧/٤ ) .

(٤) هو : شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، أسلم في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه، انتقل من اليمن زمن الصديق رضي الله عنه، كان من أشهر القضاة في صدر الإسلام، وكان فقيهاً، ثقة في الحديث، له باع في الشعر



أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

الثوري ( ت ١٦١ هـ )<sup>(١)</sup> ، والحسن البصري ( ت ١١٠ هـ )<sup>(٢)</sup> ،  
وإبراهيم النخعي ( ت ٩٦ هـ )<sup>(٣)</sup> ، والأوزاعي ( ت ١٥٧ هـ )<sup>(٤)(٥)</sup> .

= والأدب، توفي سنة ( ٧٨ هـ ) له ترجمة في تهذيب التهذيب ( ٣٢٦/٤ ) وسير  
أعلام النبلاء ( ١٠٠/٤ ) .

(١) هو : سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، ولد في الكوفة سنة ( ٩٧ هـ )، ثم  
انتقل إلى مكة والمدينة ثم إلى البصرة . كان أمير المؤمنين في الحديث وسيد أهل  
زمانه في علوم الدين، مجمع على إمامته وفضله، توفي في البصرة سنة ( ١٦١ هـ )  
له ترجمة في تهذيب التهذيب ( ١١١/٤ ) .

(٢) هو : الحسن بن يسار البصري، كان أبوه من سبي ميسان، ولد في المدينة سنة  
( ٢١ هـ ) وسمع من بعض الصحابة كان شجاعاً، ناسكاً، فصيحاً، عالماً، وكان  
إمام أهل البصرة، ولي القضاء في البصرة في خلافة عمر بن عبد العزيز، توفي  
سنة ( ١١٠ هـ )، له ترجمة في تهذيب التهذيب ( ٢٦٣/٢ ) .

(٣) هو: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود اليماني ثم الكوفي، ولد سنة ( ٣٨ هـ )  
وقيل: ( ٤٧ هـ )، روى عن كبار التابعين، ولم يثبت له سماع من الصحابة  
المتأخرين الذين كانوا معه في الكوفة، وهو يعد من التابعين ولكنه ليس من  
كبارهم، وكان بصيراً بعلم ابن مسعود رضي الله عنه، واسع الرواية، فقيه النفس،  
كبير الشأن، كثير المحاسن، وكان فقيه العراق، ومفتي الكوفة في زمانه، توفي  
سنة ( ٩٦ هـ )، له ترجمة في سير أعلام النبلاء ( ٥٢٠/٤ ) .

(٤) هو : عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي، ولد سنة ( ٨٨ هـ )، كان من كبار  
التابعين، وكان من أفضل أهل زمانه، وإمام أهل الشام، توفي سنة ( ١٥٧ هـ ) له  
ترجمة في سير أعلام النبلاء ( ١٠٧/٧ ) .

(٥) الاستذكار لابن عبد البر ( ٣٩-٤١ )، والمغني لابن قدامة ج ١٤ ص ١٨٩،  
والسنن الكبرى للبيهقي ( ١٠٥٥-١٠٦ )، والمحلى لابن حزم ( ٤٣١/٩ ، ٤٣٢ )

**القول الثاني :** أن شهادة القاذف المحدود تقبل إذا تاب إلا في القذف فلا تقبل . وهذا المشهور في مذهب المالكية <sup>(١)</sup> .

**القول الثالث :** أن شهادة القاذف المحدود تقبل إذا تاب . وهذا مذهب الشافعية <sup>(٢)</sup> ، والحنابلة <sup>(٣)</sup> ، والظاهرية <sup>(٤)</sup> ، وقول عند المالكية <sup>(٥)</sup> . وهو مروي عن عمر بن الخطاب ( ت ٢٣هـ ) ، وعبد الله بن مسعود ( ت ٣٢هـ ) ، وابن عباس ( ت ٦٨هـ ) ، وأبي الدرداء ( ت ٣٢هـ ) <sup>(٦)</sup> رضي الله عنهم ، وهو قول عطاء ( ت ١١٤هـ ) <sup>(٧)</sup> ، وطاووس

= وقال ابن حزم : (( كل من روي عنه أن لا تقبل شهادته - أي القاذف - وإن تاب فقد روي عنه قبولها إلا الحسن والنخعي فقط )) المحلى ( ٤٣٣/٩ ) .

(١) كفاية الطالب الرباني وحاشية العدوي بهامشه ( ١٢٤/٤ ) والقوانين الفقهية لابن جزي ص ( ٢٦٤ ) .

(٢) المهذب ( ٤٢٨/٢ ) ، ونهاية المحتاج ( ٣٠٨/٨ ) .

(٣) كشاف القناع ( ٤٢٥/٦ ، ٤٢٦ ) .

(٤) المحلى لابن حزم ( ٤٣١/٩ ) .

(٥) الإشراف للبغدادى ( ٢٨٩/٢ ) والقوانين الفقهية لابن جزي ص ( ٢٦٤ ) وحاشية العدوي بهامش كفاية الطالب ( ١٢٤/٤ ) .

(٦) الاستذكار ( ٣٥/٢٢ - ٣٩ ) والمحلى ( ٤٣١/٩ ، ٤٣٢ ) والمغني لابن قدامة ( ١٨٩/١٤ ) وفتح الباري ( ٢٥٦/٥ ) .

(٧) هو: عطاء بن أبي رباح بن صفوان القرشي، مولاهم المكّي، ولد سنة ( ٢٧هـ ) في اليمن، ونشأ بمكة، حدث عن جمع من الصحابة، وكان من كبار التابعين، وقد لازم الفتيا سنين عديدة، توفي بمكة سنة ( ١١٤هـ ) وقيل: ( ١١٥هـ ) . له ترجمة في سير أعلام النبلاء ( ٧٨/٥ ) .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

- (ت ١٠٦ هـ) <sup>(١)</sup>، والشعبي (ت ١٠٤ هـ) <sup>(٢)</sup>، وعكرمة  
(ت ١٠٥ هـ) <sup>(٣)</sup>، ومجاهد (ت ١٠٤ هـ) <sup>(٤)</sup>، والقاسم بن محمد  
(ت ١٠٧ هـ) <sup>(٥)</sup>، وسالم (ت ١٠٦ هـ) <sup>(٦)</sup>، والزهرري

(١) هو : طاووس بن كيسان الخولاني الهمداني بالولاء، ولد في اليمن في خلافة عثمان رضي الله عنه، كان من أكابر التابعين تفقهاً في الدين، ورواية للحديث، وتقشفاً في العيش، وكان عالم وفقهه اليمن في زمانه، توفي حاجاً بمزدلفة أو بمعى سنة (١٠٦ هـ)، وكان هشام بن عبد الملك حاجاً في تلك السنة فصى عليه. له ترجمة في سير أعلام النبلاء (٣٨/٥).

(٢) هو : عامر بن شراحيل الشعبي الحميري، ولد سنة (٢١ هـ)، سمع من ثمانية وأربعين صحابياً، منهم : علي رضي الله عنه، وروى عنه خلق كثير، توفي سنة (١٠٤ هـ). له ترجمة في سير أعلام النبلاء (٢٩٤/٤).

(٣) هو : عكرمة بن عبد الله البربري المدني، مولى عبد الله بن عباس، روى عن عدد من الصحابة منهم: ابن عباس، وابن عمر، وعائشة رضي الله عنهم. وروى عنه زهاء ثلاثمائة رجل، منهم أكثر من سبعين تابعياً، كان حافظاً، من أعلم الناس بالتفسير والمغازي، توفي في المدينة سنة (١٠٥ هـ). له ترجمة في سير أعلام النبلاء (١٢/٥).

(٤) هو : مجاهد بن جبر المكي، مولى بني مخزوم، ولد سنة (٢١ هـ)، روى عن جمع من الصحابة، منهم: ابن عباس، وعنه أخذ القرآن، والتفسير، والفقه، وكان شيخ القراء والمفسرين، توفي سنة (١٠٤ هـ). له ترجمة في سير أعلام النبلاء (٤٤٩/٤).

(٥) هو : القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ولد في المدينة سنة (٣٧ هـ)، وترى في حجر عمته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وتفقه منها وأكثر، وروى عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم وكان صالحاً، ثقة من سادات التابعين، ومن أفضل أهل زمانه، وهو أحد الفقهاء السبعة في المدينة، توفي بقديد - مكان بين مكة والمدينة - سنة (١٠٧ هـ). له ترجمة في سير أعلام النبلاء (٢٣/٥)، والجرح والتعديل (٣/٧).

(٦) هو: سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حدث عن أبيه وجده

( ت ١٢٤هـ )<sup>(١)</sup> ، وسليمان بن يسار ( ت ١٧٠هـ )<sup>(٢)</sup> ، وأبي ثور ( ت ٢٤٠هـ )<sup>(٣)</sup> ، وأبي عبيد ( ت ٢٢٤هـ )<sup>(٤)</sup> ، والليث بن

= وأكثر، وعن جمع من الصحابة رضي الله عنهم، كان إماماً، حافظاً، زاهداً، وهو أحد فقهاء المدينة السبعة، توفي في المدينة سنة ( ١٠٦هـ ). له ترجمة في سير أعلام النبلاء ( ٤٥٧/٤ ) .

(١) هو : محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري، من بني زهرة، من قريش، تابعي، ولد سنة ( ٥٨هـ )، روى عن عبد الله بن عمر، وأنس، وربيعه بن عباد، وغيرهم رضي الله عنهم، سكن الشام، وكان من كبار الحفاظ والفقهاء، وهو أول من دون الأحاديث النبوية، وفقه الصحابة، توفي سنة ( ١٢٤هـ ). له ترجمة في تهذيب التهذيب ( ٤٤٥/٩ ) .

(٢) هو : سليمان بن يسار، مولى أم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها، ولد في خلافة عثمان رضي الله عنه، روى عن عائشة وأبي هريرة وزيد بن ثابت وغيرهم رضي الله عنهم، كان ثقة، عالماً، رفيعاً، فقيهاً، كثير الحديث، وهو أحد فقهاء المدينة السبعة، توفي سنة ( ١٧٠هـ ). له ترجمة في سير أعلام النبلاء ( ٤٤٤/٤ ) .

(٣) هو : إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي، البغدادي، الشهير بأبي ثور، ولد سنة ( ١٧٠هـ )، كان أحد الأئمة المجتهدين، والعلماء البارزين، والفقهاء المبرزين، وقد جمع بين علمي الحديث والفقه، توفي سنة ( ٢٤٠هـ ). له ترجمة في سير أعلام النبلاء ( ٧٢/١٢ )، وتهذيب الأسماء واللغات ( ٢٠٠/٢ ) .

(٤) هو : القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي بالولاء، الشهير بأبي عبيد، ولد بمرارة سنة ( ١٥٧هـ ) وتعلم بها، كان من كبار العلماء في الحديث، والفقه، والأدب، ولي قضاء طرسوس ثماني عشرة سنة، له مصنفات منها: الأموال، وغريب الحديث، والناسخ والمنسوخ، توفي بمكة سنة ( ٢٢٤هـ ). له ترجمة في

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

سعد ( ت ١٧٥هـ )<sup>(١)</sup> ، وإسحاق بن راهويه ( ت ٢٣٨هـ )<sup>(٢)</sup> ،  
وبه قضى عمر بن عبد العزيز ( ت ١٠١هـ ) وكتب به إلى البلدان<sup>(٣)</sup> ،  
واختاره ابن جرير الطبري ( ت ٣١٠هـ )<sup>(٤)</sup> ، وشيخ الإسلام ابن تيمية  
( ت ٧٢٨هـ )<sup>(٥)</sup> ، وابن القيم ( ت ٧٥١هـ )<sup>(٦)</sup> ، والشوكاني  
( ت ١٢٥٠هـ )<sup>(٧)</sup> ، وغيرهم .

### الأدلة :

أدلة القول الأول : استدلل أصحاب القول الأول بالكتاب، والسنة،  
والمعقول .

---

= سير أعلام النبلاء ( ٤٩٠/١٠ ) والبداية والنهاية ( ٣٠٤/١٠ ) .

(١) هو : الليث بن سعد بن عبد الرحمن، ولد بقرقشندة بمصر سنة ( ٩٤هـ )، ونشأ  
بالديار المصرية، كان إماماً في الحديث، والفقه، والعربية، قال الشافعي: « كان الليث  
أفقه من مالك إلا أنه ضيعه أصحابه » . توفي سنة ( ١٧٥هـ ) . له ترجمة في البداية  
والنهاية ( ١٧١/١٠ ) ، وسير أعلام النبلاء ( ١٣٦/٨ ) .

(٢) هو : إسحاق بن إبراهيم بن مخلد، الشهير بابن راهويه، ولد سنة ( ١٦١هـ )،  
كان إماماً في الحديث، والفقه، سكن نيسابور، وتوفي بها سنة ( ٢٣٨هـ ) . له  
ترجمة في سير أعلام النبلاء ( ٣٥٨/١١ ) .

(٣) الاستذكار لابن عبد البر ( ٣٥/٢٢ - ٣٩ )، والخلی ( ٤٣١/١١ - ٤٣٢ )،  
والمغني ( ١٨٩/١٤ )، والسنن الكبرى للبيهقي ( ١٥٢/١٠ - ١٥٣ ) .

(٤) تفسير ابن جرير الطبري ( ١٠٨/١٧ ) .

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ( ٣٥٤/١٥ ) .

(٦) إعلام الموقعين ( ١٢٥/١ - ١٢٧ ) .

(٧) فتح القدير للشوكاني ( ٩/٤ ) .

أولاً : الكتاب : استدلووا بقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وجه الاستدلال :

دلت هذه الآية على أن شهادة القاذف لا تقبل، سواء تاب، أم لم يتب؛ لأن لفظ ( الأبد ) يدل على الدوام والاستمرار طيلة عمره .  
فالمحدود في القذف لا يخرج بالتوبة من كونه محدوداً في قذف، فيبقى الحكم برد شهادته مؤبداً <sup>(٢)</sup> . وقبول شهادته يخالف هذه الأبدية التي حكم الله بها بقوله : ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾ . ونوقش هذا الاستدلال من ثلاثة وجوه :

**الوجه الأول :** أن المراد بقوله تعالى : ﴿ أَبَدًا ﴾ ما دام مصراً على قذفه ؛ لأن أبد كل شيء على ما يليق به ، كما إذا قيل : لا تقبل شهادة الكافر أبداً ، فإن المعنى ما دام كافراً . فإذا تاب القاذف عن القذف فلا ترد شهادته ؛ لأن التأييد في الآية مشروط بعدم التوبة ، ومستثنى بالتوبة <sup>(٣)</sup> .

(١) سورة النور، الآية ٤ .

(٢) المبسوط للسرخسي ( ١٢٦/١٦ ) .

(٣) الحاوي للماوردي ( ٢٨/١٧ ) .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

**الوجه الثاني :** أن سبب رد شهادة القاذف هو ما كان متصفاً به من

الفسق بسبب القذف، فإذا زال الفسق بالتوبة قبلت شهادته ؛ لزوال المانع <sup>(١)</sup> .

**الوجه الثالث :** أن هذه الآية نزلت في أصحاب الإفك الذين

قذفوا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وقد أقام عليهم النبي صلى الله عليه وسلم حد القذف . ولم يرد النبي صلى الله عليه وسلم شهادتهم، ولا المسلمون بعده؛ لأنهم تابوا .

فإذا قبلت شهادة الذين قذفوا أم المؤمنين التي برأها الله بكلامه الذي أنزله من فوق سبع سموات، فشهادة غيرهم ممن قذف غيرها أولى بالقبول <sup>(٢)</sup> .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ( ت ٧٢٨ هـ ) : (( وقوله تعالى :

﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾ فهذا نص في أن هؤلاء القذفة لا تقبل لهم شهادة أبداً، واحداً كانوا أو عدداً...؛ لأن الآية نزلت في أهل الإفك باتفاق أهل العلم، والحديث، والفقه، والتفسير، وكان الذين قذفوا عدداً... ودلت أيضاً على أن شهادته بعد التوبة مقبولة، كما هو مذهب الجمهور؛ فإنه كان من جملتهم مسطح بن أثاثة ( ت ٣٤ هـ )، وحسان ابن ثابت ( ت ٥٤ هـ )، كما في الصحيح عن عائشة ( ت ٨٥ هـ )،

(١) الحاوي للماوردي ( ٢٧/١٧ ) .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ( ٣٥٣/١٥ ، ٣٥٤ ) .

وكان منهم حمنة بنت جحش وغيرها، فمعلوم أنه لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم ولا المسلمون بعده شهادة أحد منهم؛ لأنهم كلهم تابوا لما نزل القرآن ببرائتها، ومن لم يتب حينئذ فإنه كافر مكذب بالقرآن، وهؤلاء ما زالوا مسلمين، وقد نهي الله عن قطع صلتهم، ولو ردت شهادتهم بعد التوبة لاستفاض ذلك كما استفاض رد عمر (ت ٢٣هـ) رضي الله عنه شهادة أبي بكر (ت ٥٢هـ) رضي الله عنه، وقصة عائشة (ت ٥٨هـ) رضي الله عنها كانت أعظم من قصة المغيرة (ت ٥٠هـ) رضي الله عنه<sup>(١)</sup>.

ثانياً : السنة : استدلووا بالسنة بما يلي :

١ - ما رواه الترمذي (ت ٢٩٧هـ) بسنده عن عائشة (ت ٥٨هـ) رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تجوز في الإسلام، شهادة زور، ولا خائن، ولا خائنة، ولا مجلود حداً . . . » الحديث<sup>(٢)</sup>.

وجه الاستدلال :

دل هذا الحديث بعمومه على بطلان شهادة القاذف المحدود؛ لأنه

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٥٣/١٥ ، ٣٥٤).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الشهادات، باب ما جاء فيمن لا تجوز شهادته (٤/٤٧٣)، حديث (٢٢٩٨)، وأخرجه الدارقطني في سننه، كتاب الأقضية والأحكام (٤/٢٤٤) حديث (١٤٥).



أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

مجلود حداً . قال الجصاص ( ت ٣٧٠هـ ) <sup>(١)</sup> مبيناً وجه الاستدلال بالحديث : « ... فأبطل عليه الصلاة والسلام شهادة المحدود، وظاهره يقتضي بطلان شهادة سائر المحدودين في حد القذف أو غيره، إلا أن الدلالة قد قامت على جواز قبول شهادة المحدود في غير القذف إذا تاب مما حد فيه ، ولم تقم الدلالة في المحدود في القذف، فهو على عموم لفظه تاب أو لم يتب » <sup>(٢)</sup> .

### ونوقش هذا الدليل من وجهين :

الوجه الأول : من جهة السند، فهذا الحديث ضعيف؛ لأنه من رواية يزيد بن زياد الدمشقي، وهو ضعيف، لا يحتج به <sup>(٣)</sup> .

قال الترمذي ( ت ٢٩٧هـ ) بعد ذكره لهذا الحديث : « فهذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن زياد الدمشقي، ويزيد يضعف في الحديث، ولا يعرف هذا الحديث من حديث الزهري، إلا

---

(١) هو : أحمد بن علي الرازي، المعروف بالجصاص، ولد سنة ( ٣٠٥هـ )، قدم بغداد في صباه فاستوطنها، وتفقّه على أبي الحسن الكرخي، وأبي سهيل الزجاج، وتفقّه عليه كثيرون، وقد انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي، له مصنفات منها : أحكام القرآن، وشرح مختصر الطحاوي، وشرح الجامع الصغير، توفي سنة ( ٣٧٠هـ ) . له ترجمة في سير أعلام النبلاء ( ١٦ / ٣٤٠ ) .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ( ٢ / ٢٨٠ ) .

(٣) سنن الترمذي ( ٤ / ٤٧٣ )، سنن الدارقطني ( ٤ / ٢٤٤ )، سنن البيهقي ( ١٠ / ١٥٥ ) .

من حديثه» <sup>(١)</sup>. وقال الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) عنه: ((يزيد هذا ضعيف لا يحتج به)) <sup>(٢)</sup>. وقال البيهقي (ت ٤٥٨هـ) بعد ذكره لهذا الحديث: ((... يزيد بن أبي زياد ويقال ابن زياد الشامي هذا ضعيف)) <sup>(٣)</sup>. وقال - أيضاً - : ((... لا يصح في هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء يعتمد عليه)) <sup>(٤)</sup>. وقال ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) : ((... واحتجوا - الحنفية - في رد شهادة الحدود بأحاديث قال الحفاظ : لا يصح منها شيء)) <sup>(٥)</sup>.

### الوجه الثاني من جهة الدلالة :

فإن هذا الحديث لا يدل على أن القاذف إذا تاب لا تقبل شهادته، وإنما يدل على أن المجلود حداً لا تقبل شهادته، وهذا محمول على من لم يتب ، فإن شهادته مردودة؛ لفسقه، وأما إذا تاب فإن شهادته مقبولة ؛ لزوال المانع، وهو الفسق، وهذا عام في كل الحدود، وبه يحصل الجمع بين الأدلة . فقد دلت الأدلة على قبول شهادة المجلود حداً إذا تاب مما حد منه، سواء أكان الحد حد قذف، أم غيره . وسيأتي بسطها في أدلة

(١) سنن الترمذي ( ٤٧٣/٤ ) .

(٢) سنن الدارقطني ( ٢٤٤/٤ ) .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ( ١٥٥/١٠ ) .

(٤) المصدر السابق .

(٥) فتح الباري ( ٢٥٧/٥ ) .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

الجمهور<sup>(١)</sup> .

٢ - ما روي عن ابن عباس ( ت ٦٨ هـ ) رضي الله عنهما، في قصة هلال بن أمية حين قذف امرأته بشريك بن سحماء، فقال سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه : « أيجلد هلال وتبطل شهادته في المسلمين ... »<sup>(٢)</sup> .

وجه الاستدلال : دل هذا الحديث على بطلان شهادة المجلود حد القذف تاب، أم لم يتب؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أخبر أن بطلان شهادة القاذف معلق على وقوع الحد عليه<sup>(٣)</sup> .

ونوقش هذا الاستدلال بما يلي :

أ - أن هذا الحديث بهذا اللفظ ضعيف، والضعيف لا تقوم به

---

(١) ص ( ٢٩٧ - ٣١٠ ) من هذا البحث .

(٢) ذكر: الحصص في تفسيره ( ٢٧٣/٣ ) ولم أجده مرفوعاً بهذا اللفظ في المصادر المعتمدة ، وإنما ورد موقوفاً .

فقد أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره - مطولاً - بلفظ : «... واجتمعت الأنصار فقالوا : ابتلينا بما قال سعد، أيجلد هلال بن أمية وتبطل شهادته في المسلمين ... » ( ١١١/١٧ ) .

وأخرجه الواحدي في أسباب النزول - مطولاً - بلفظ : «... فقال سعد بن عبادَةَ : الآن يضرب الرسول صلى الله عليه وسلم هلال بن أمية ، ويبطل شهادته في المسلمين ... » ص ( ٣١٧ ) .

(٣) أحكام القرآن للخصاص ( ٢٧٣/٣ ) .

حجة، فهو من طريق عباد بن منصور ( ت ٥٢هـ ) عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعباد بن منصور ضعيف ويدلس عن عكرمة . قال ابن حجر في التقريب : « عباد بن منصور الناجي... صدوق رمي بالقدر، وكان يدلس تغير في آخره... »<sup>(١)</sup> . وقال النسائي ( ت ٣٠٣هـ ) : ضعيف<sup>(٢)</sup> . وقال يحيى بن معين ( ت ٢٣٣هـ ) : ليس بشيء ضعيف<sup>(٣)</sup> . وقال ابن أبي حاتم ( ت ٣٢٧هـ ) : في روايته عن عكرمة وأيوب ضعف<sup>(٤)</sup> . وقال مهنا عن أحمد ( ت ٤٤١هـ ) : كانت أحاديثه منكرة، وكان قدرياً، وكان يدلس<sup>(٥)</sup> . وقال البخاري ( ت ٢٥٦هـ ) : ربما دلس عن عباد عن عكرمة<sup>(٦)</sup> .

ب - أن هذا اللفظ الذي نسبته الجصاص إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من كلام سعد بن عبادة ( ت ١٤هـ ) رضي الله عنه كما في رواية الواحدي ( ت ٤٦٨هـ ) في سبب النزول<sup>(٧)</sup> ، أو من كلام الأنصار كما روى ذلك ابن جرير ( ت ٣١٠هـ ) في تفسيره<sup>(٨)</sup> إذا هذا

(١) التقريب لابن حجر ( ٢٢١ ) رقم الترجمة ( ٣١٤٢ ) .

(٢) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ( ١٧٤ ) .

(٣) الجرح والتعديل ( ٨٦/٦ ) .

(٤) المصدر السابق .

(٥) تهذيب التهذيب ( ١٠٥/٥ ) .

(٦) التاريخ الكبير للبخاري ( ٣٩/٦ ) .

(٧) أسباب النزول للواحدي ص ( ٣١٧ ) .

(٨) تفسير ابن جرير الطبري ( ١١١/١٧ ) .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

اللفظ ليس من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم وإنما هو قول صحابي خالف ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يحتج به <sup>(١)</sup>.

ج - أن هذا الحديث لو صحَّ فإنه لا يدل على رد شهادة من أقيم عليه حد القذف بعد التوبة، فليس فيه أن القاذف إذا تاب لم تقبل شهادته، وهو محل النزاع . أما إذا جلد القاذف ولم يتب فلا خلاف في رد شهادته .

د - أن ذلك القول ليس فيه حجة؛ لأنه ظن من الأنصار ولم يصح، فما ضرب هلال، ولا سقطت شهادته <sup>(٢)</sup>.

٣ - ما رواه الحجاج بن أرطاة ( ت ١٤٥ هـ ) عن عمرو بن شعيب ( ت ١١٨ هـ ) عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا محدوداً في فرية )) <sup>(٣)</sup>.

### وجه الاستدلال :

دل هذا الحديث بعمومه على أن المحدود في القذف لا تقبل شهادته مطلقاً، تاب أم لم يتب؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أخبر أن

---

(١) المحلى لابن حزم ( ٤٣٢/٩ ) .

(٢) المحلى لابن حزم ( ٤٣٢/٩ ) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، كتاب البيوع والأقضية، باب من قال: لا تجوز شهادته إذا تاب ( ١٧٢/٦ ) .

المسلمين عدول، ثم استثنى منهم المحدود في القذف، ولم يفرق بين تائب أو غيره، فدل ذلك على أن حكم التائب وغيره سواء .

### ويناقش هذا الاستدلال بما يلي :

١ - أن هذا الحديث بهذا السند ضعيف؛ لأنه من رواية الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب، والحجاج مدلس إلا إذا صرح بالسماع، وفي هذا الحديث لم يصرح بالسماع وإنما عنعن، فلا يحتج بحديثه هذا .

قال أبو حاتم عنه: صدوق يدلّس عن الضعفاء، يكتب حديثه، وأما إذا قال: حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع<sup>(١)</sup> . وقال ابن خزيمة ( ت ٣١١ هـ ) : لا أحتج به إلا فيما قال: حدثنا أو سمعت<sup>(٢)</sup> .

وقال أبو زرعة ( ت ٢٦٤ هـ ) : صدوق يدلّس<sup>(٣)</sup> . وقال ابن معين : ليس بالقوي، يدلّس عن عمرو بن شعيب<sup>(٤)</sup> . وقال ابن حجر : صدوق كثير الخطأ والتدليس<sup>(٥)</sup> .

٤ - ما ورد عن عمر بن الخطاب ( ت ٢٣ هـ ) رضي الله عنه .

(١) تهذيب التهذيب ( ٢ / ١٩٦ - ١٩٨ ) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) التقريب لابن حجر ص ( ١٥٢ ) .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

في كتابه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ومما فيه: «.. والمسلمون عدول، بعضهم على بعض، إلا مجلوداً في حد، أو مجرباً في شهادة زور..»<sup>(١)</sup>.

### وجه الاستدلال بالأثر :

دل هذا الأثر على أن شهادة المجلود في حد القذف لا تقبل؛ لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخبر أن المسلمين عدول ثم استثنى منهم المجلود في الحد من غير تفريق بين من تاب ومن لم يتب، وظاهر الأثر يدل على رد شهادة كل من أقيم عليه حد من الحدود، سواء أكان القذف، أم غيره، لكن الأدلة قامت على قبول شهادة المحدود في غير القذف إذا تاب مما حد فيه، ولم تقم على من تاب من القذف، فبقي على عموم لفظه في القاذف تاب، أو لم يتب<sup>(٢)</sup>.

ونوقش هذا الاستدلال : أن هذا الأثر محمول على من لم يتب، فإن شهادته مردودة؛ لفسقه، وأما إذا تاب فإن شهادته مقبولة؛ لزوال

---

(١) هذا جزء من كتاب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري . أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب الأقضية والأحكام ( ٢٠٧/٤ ) . وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى، كتاب الشهادات، باب من قال لا تقبل شهادته ( ١٥٦/١٠ ) . قال ابن القيم بعد ذكره لكتاب عمر رضي الله عنه : « هذا كتاب جليل، تلقته الأمة بالقبول ، وبنوا عليه أصول الحكم والشهادة ، والمفتي أحوج شيء إليه وإلى تأمله والتفقه فيه » . إعلام الموقعين ( ٨٦/١ ) .

(٢) أحكام القرآن للحصاص ( ٢٨٠/٢ ) - بتصرف - .

المانع وهو الفسق، وقد قامت الأدلة على قبول شهادة المحدود في القذف إذا تاب، ومن ذلك ما ورد أن عمر رضي الله عنه لما جلد الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة رضي الله عنه استأبهم، فرجع اثنان فقبل شهادتهما، وأبى أبو بكر رضي الله عنه أن يرجع فرد شهادته .

وفي رواية أخرى قال لأبي بكر : تب تقبل شهادتك، أو إن تب قبلت شهادتك<sup>(١)</sup> .

قال البيهقي - بعد ذكره للأثر السابق - : « وهذا إنما أراد به قبل أن يتوب، فقد روينا عنه أنه قال لأبي بكر رضي الله عنه تب تقبل شهادتك، وهذا هو المراد بما عسى أن يصح فيه من الأخبار، كما هو المراد بسائر من ردت شهادته معه والله أعلم<sup>(٢)</sup> » .

٥ - ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : « شهادة القاذف لا تجوز وإن تاب<sup>(٣)</sup> » .

### ونوقش هذا الاستدلال بما يلي :

أ - أن هذا الأثر ضعيف، والضعيف لا يحتج به<sup>(٤)</sup> . قال ابن حجر :

(١) المصنف لعبدالرزاق، كتاب الشهادات، باب شهادة القاذف ( ٣٦٢/٨ ) ،

والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الشهادات، باب شهادة القاذف ( ١٥٢/١٠ ) .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الشهادات، باب من قال: لا تقبل شهادته ( ١٥٦/١٠ ) .

(٣) المحلى ( ٤٣١/٩ ) .

(٤) المحلى ( ٤٣١/٩ ) ، وفتح الباري ( ٢٥٧/٥ ) .



أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

« ... وهو منقطع، ولم يصب من قال : إن سنده قوي »<sup>(١)</sup> .

ب - أن الأظهر عن ابن عباس - رضي الله عنهما - خلاف ذلك<sup>(٢)</sup> .

٦ - ما روي عن قيس بن عاصم ( ت ٢٠هـ ) رضي الله عنه قال: كان أبو بكر إذا أتاه رجل يشهده قال له: أشهد غيري، فإن المسلمين قد فسقوني<sup>(٣)</sup> .

### ونوقش هذا الاستدلال :

أ - بأن هذا الأثر لم يصح فلم يفسق المسلمون أبا بكر، بل تلقوا روايته بالقبول بالإجماع<sup>(٤)</sup> . قال ابن حزم ( ت ٤٥٦هـ ) : « وأما الرواية عن أبي بكر أن المسلمين فسقوني، فمعاذ الله أن يصح، ما سمعنا أن مسلماً فسق أبا بكر، ولا امتنع من قبول شهادته على النبي صلى الله عليه وسلم في أحكام الدين »<sup>(٥)</sup> .

وقال ابن القيم: « وقد أجمع المسلمون على قبول رواية أبي بكر

---

(١) فتح الباري ( ٢٥٧/٥ ) .

(٢) المحلى ( ٤٣١/٩ ) .

(٣) المحلى ( ٤٣١/٩ ) .

(٤) المحلى ( ٤٣١/٩ )، وإعلام الموقعين ( ١٢٧/١ )، وفتح الباري ( ٢٥٧/٥ ) .

(٥) المحلى ( ٤٣١/٩ ) .

رضي الله عنه <sup>(١)</sup> .

ب - أن هذا الأثر إذا صح، فهو محمول على عدم قبول شهادة من لم يتب من القذف دون روايته ؛ لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أجاز شهادة من تاب من الذين شهدوا على المغيرة، وأبطل شهادة من لم يتب، وهو أبو بكرة رضي الله عنه؛ لأنه أقام على قوله في المغيرة رضي الله عنه، فلم يقبل عمر رضي الله عنه شهادته، وكان أفضل القوم، فقد عاد مثل النصل من العبادة <sup>(٢)</sup> .

قال ابن قدامة: « أن عمر لم يقبل شهادة أبي بكرة، وقال له: تب أقبل شهادتك. وروايته مقبولة، ولا نعلم خلافاً في قبول رواية أبي بكرة مع رد عمر شهادته » <sup>(٣)</sup> . فهذا الأثر إذا صح لا يدل على رد شهادة المحدود في القذف إذا تاب، وهو محل النزاع، وإنما يدل على أن المحدود في القذف إذا أصر على قوله ولم يتب، لا تقبل شهادته، وهو محل اتفاق .

**واستدلوا من المعقول بما يأتي :**

٧ - أن رد شهادة القاذف من تمام حد القاذف، وأصل الحد لا يسقط

(١) إعلام الموقعين ( ١ / ١٢٧ ) .

(٢) الاستذكار لابن عبد البر ( ٣٩ / ٢٢ و ٤٠ و ٤١ ) .

(٣) المغني لابن قدامة ( ١٤ / ١٩١ ) .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

بالتوبة، فما هو متم له لا يسقط كذلك، فالحد منصوص عليه في قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ معطوف على الجلد، والعطف للاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه، فإذا كان المعطوف عليه حداً كان المعطوف من تمام الحد <sup>(١)</sup>.

ونوقش هذا الاستدلال بما يلي :

أ - أن رد الشهادة ليس من تمام الحد، فالحد تم باستيفاء عدده، ورد الشهادة عقوبة أخرى غير الجلد، وجبت بسبب القذف، فالحد ورد الشهادة حكمان للقذف متغايران <sup>(٢)</sup>.

فالحد منصوص عليه بقوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ ورد الشهادة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ وهو معطوف على الجلد، والمعطوف غير المعطوف عليه؛ لأن العطف يقتضي المغايرة.

ب - أن الله سبحانه وتعالى علق على القذف ثلاثة أحكام : الحد، ورد الشهادة، والتفسيق . ورد الشهادة سببه الفسق، فإذا زال بالتوبة زال رد الشهادة؛ لزوال علته <sup>(٣)</sup>.

قال الفخر الرازي: (( إن قوله : ﴿ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾

(١) المبسوط للسرخسي ( ١٠٦/١٦ - ١٢٧ )، وفتح القدير ( ٤٠٢/٧ ) .

(٢) إعلام الموقعين ( ١٢٨/١ ) - بتصرف - .

(٣) أحكام القرآن لابن العربي ( ١٣٣٦/٣ - ١٣٣٧ ) .

عقيب قوله : ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾ يدل على أن العلة في عدم قبول تلك الشهادة كونه فاسقاً؛ لأن ترتيب الحكم على الوصف مشعر بالعلية، لا سيما إذا كان الوصف مناسباً، وكونه فاسقاً يناسب أن لا يكون مقبول الشهادة . إذا ثبت أن العلة لرد الشهادة ليست إلا كونه فاسقاً، ودل الاستثناء على زوال الفسق، فقد زالت العلة، فوجب أن يزول الحكم لزوال العلة <sup>(١)</sup> .

٨ - أن ما تعلق بالقذف من حقوق الآدميين لم يسقط بالتوبة كالجلد، والشهادة من حقوق الآدميين فلا تسقط بالتوبة <sup>(٢)</sup> .

ونوقش هذا الاستدلال : بأن الشهادة من الحقوق المشتركة بين حقوق الله، وحقوق الآدميين <sup>(٣)</sup> ، وحق الله فيها غالب؛ لقوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> والحكم للغالب .

٩ - أن قبول الشهادة ولاية قد زالت بالقذف، وجعلت العقوبة فيها في محل الجناية، وهو اللسان؛ تغليظاً لأمرها <sup>(٥)</sup> ، وذلك مشروع، كحد السرقة <sup>(٦)</sup> .

(١) التفسير الكبير للفخر الرازي ( ١٦٣/٢٣ ) .

(٢) الحاوي للماوردي ( ٢٥/١٧ ) .

(٣) الحاوي للماوردي ( ٢٨/١٧ ) .

(٤) سورة الطلاق، الآية ٢ .

(٥) أحكام القرآن لابن العربي ( ١٣٣٧/٣ )، والمبسوط للسرخسي ( ١٢٧/١٦ ) .

(٦) المبسوط للسرخسي ( ١٢٧/١٦ ) .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

### ونوقش هذا الاستدلال بما يلي :

أ - أن كون العقوبة في محل الجناية غير لازم، فالعقوبة تكون في محل الجناية، كحد السرقة، وتكون في غير محل الجناية، كحد الشارب، والزاني، فإن العقوبة فيهما في غير محل الجناية<sup>(١)</sup>.

ب - أن جعل عقوبة اللسان بسبب الفسق الذي هو محل التهمة، فإذا زال الفسق بالتوبة فلا وجه للعقوبة بعدها<sup>(٢)</sup>.

### أدلة القول الثاني :

أولاً : أدلة القول الثاني على قبول شهادة القاذف في غير القذف بعد الحد والتوبة : استدل أصحاب القول الثاني على ذلك بما استدل به أصحاب القول الثالث<sup>(٣)</sup>.

ثانياً : أدلة القول الثاني على عدم قبول شهادة القاذف في القذف : قالوا : إن شهادة القاذف المحدود لا تقبل في القذف وإن تاب؛ لأنه متهم في الرغبة، على أن يكون غيره مثله في المعرة؛ لتهون عليه المصيبة<sup>(٤)</sup>، فإن العادة فيمن فعل قبيحاً أنه يجب أن يكون له

(١) إعلام الموقعين ( ١٢٨/١ ) .

(٢) إعلام الموقعين ( ١٢٨/١ ) .

(٣) انظر ص ( ٢٩٧ - ٣١٠ ) من هذا البحث .

(٤) حاشية الدسوقي ( ١٧٣/٤ )، كفاية الطالب وحاشية العدوي بامشها ( ١٢٤/٤ ) .

نظراء<sup>(١)</sup>، والمتهم لا تقبل شهادته فيما اتهم به .

### ونوقش هذا الاستدلال بما يلي :

أ - أن عموم الأدلة من الكتاب والسنة يدل على عدم التفريق بين ما حد فيها وما لم يحد فيه، فإن الأدلة تدل على أن من فعل ما يفسق به ثم تاب، فإن التوبة تزيل عنه الفسق، ويصير عدلاً، والعدل مقبول الشهادة .

ومن أصرح الأدلة في هذا قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> فدلّت هذه الآية بعدمها على قبول شهادة القاذف إذا تاب من غير تفريق بين ما حد فيه وغيره؛ لأن الله سبحانه وتعالى بين الأحكام المترتبة على القذف، ومنها رد الشهادة، ثم استثنى بعد الذين تابوا، والاستثناء عائد على جميع ما تقدمه سوى الحد، فإن المسلمين مجتمعون على أنه لا يسقط عن القاذف بالتوبة . فيكون رد شهادة القاذف يزول بالتوبة؛ لأنه داخل في الاستثناء، وتعود إليه أهلية الشهادة التي فقدتها بسبب القذف، من غير فرق بين ما حد فيه وما لم يحد فيه؛ لأن الآية لم تفرق بينهما، والأصل في دلالة الكتاب والسنة، أن تحمل على ما اقتضته من عموم أو خصوص، حتى

(١) المغني لابن قدامة ( ١٨٧/١٤ ) .

(٢) سورة النور، الآيتان ٤ ، ٥ .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

يرد ما يغير ذلك .

ب - أن التفريق في قبول شهادة القاذف في غير القذف وردها في القذف لا دليل عليه، فالقاذف إما أن يكون عدلاً، فيقبل في كل شيء كسائر العدول، أو غير عدل، فلا يقبل في شيء<sup>(١)</sup> كسائر المجروحين .

أدلة القول الثالث :

استدل أصحاب القول الثالث بالكتاب والسنة والمعقول .

أولاً : الكتاب :

١ - استدلوا بقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (١) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٢﴾ .

وجه الاستدلال : دلت هذه الآية على أن القاذف إذا تاب تقبل شهادته؛ لأن قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ استثناء، والاستثناء إذا تعقب جملاً معطوفاً بعضها على بعض، ينصرف إلى جميع ما تقدم إلا ما قام الدليل عليه، وقد قام الدليل وهو الإجماع على أن الاستثناء لا ينصرف إلى الجلد، فيبقى ما عداه، وهو الفسق، ورد

(١) المحلى لابن حزم ( ٤٣٢/٩ ) .

(٢) سورة النور، الآيتان ٤ ، ٥ .

الشهادة على هذا الأصل <sup>(١)</sup> .

### ونوقش هذا الاستدلال بما يلي :

أ - بأن الاستثناء الوارد على جمل معطوف بعضها على بعض، يقصر على ما يليه، ولا يرجع إلى ما تقدمه <sup>(٢)</sup> إلا بدليل ، فالاستثناء الوارد في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ يقصر على الجملة التي تليه، وهي قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ فيرتفع بالتوبة عن القاذف وصف الفسق، ولا تقبل شهادته <sup>(٣)</sup> .

قال الجصاص : (( ... والدليل على أن الاستثناء مقصور الحكم على ما يليه، من زوال سمة الفسق به دون جواز الشهادة، أن حكم الاستثناء في اللغة، رجوعه إلى ما يليه، ولا يرجع إلى ما تقدمه إلا بدلالة، والدليل عليه قوله تعالى : ﴿إِلَّا عَالِ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ <sup>(٤)</sup> فكانت المرأة مستثناة من المنجين؛ لأنها تليهم ... ويدل عليه - أيضاً - قوله تعالى : ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ <sup>(٥)</sup> في معنى الاستثناء، وهو راجع إلى الربائب دون أمهات النساء؛ لأنه

(١) أحكام القرآن لابن العربي (١٣٣٩/٣)، وأحكام القرآن للجصاص (٣٧٤/٣) .

(٢) تيسير التحرير (٣٠٢/١) .

(٣) فتح القدير للشوكاني (٩/٤)، وأحكام القرآن للجصاص (٣٧٤/٣) .

(٤) سورة الحجر، الآيتان ٥٩ ، ٦٠ .

(٥) سورة النساء، الآية ٢٣ .



أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

يليهن، فثبت بما وصفنا صحة ما ذكرنا، من الاقتصار بحكم الاستثناء على ما يليه دون ما تقدمه ((<sup>(١)</sup>).

ب - أن قوله تعالى : ﴿ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾ كل واحدة منهما أمر، وقوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ خبر، والاستثناء داخل عليه، فوجب أن يكون موقوفاً عليه دون الرجوع إلى الأمر، وذلك لأن الواو في قوله : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ للاستقبال؛ إذ غير جائز أن يكون للجميع؛ لأنه غير جائز أن ينتظم لفظ واحد الأمر والخبر<sup>(٢)</sup>.

ج - أن الإجماع انعقد على أن التوبة لا تسقط الجلد، وأن الاستثناء لا يرجع إليه، فوجب أن يكون بطلان الشهادة مثله؛ لأنهما جميعاً أمران قد تعلقا بالقذف، فمن حيث لم يرجع الاستثناء إلى الحد وجب أن لا يرجع إلى الشهادة، وأما الفسق فهو خبر ليس بأمر فافترقا<sup>(٣)</sup>.

وأجيب عن هذه المناقشات بما يلي :

١ - الإجابة عن المناقشة الأولى أن واو العطف لا تقتضي

(١) أحكام القرآن للحصاص ( ٣ / ٣٧٤ ) .

(٢) أحكام القرآن للحصاص ( ٣ / ٣٧٦ ) .

(٣) أحكام القرآن للحصاص ( ٣ / ٣٧٨ ) .

الترتيب، وإنما هي لمطلق الجمع . فقوله تعالى: ﴿ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ صار الجمع كأنه ذكر معاً، لا تقدم لبعضها على بعض، فلما دخل عليها الاستثناء لم يكن رجوع الاستثناء إلى بعضها أولى من بعض؛ إذ لم يكن لبعضها على بعض تقدم في المعنى البتة، فوجب رجوعه إلى الكل <sup>(١)</sup> . وهذا الاستثناء موجود في كتاب الله في أكثر من آية .

قال ابن العربي <sup>(٢)</sup> : (( وقال أبو حنيفة: إن الاستثناء يرجع إلى أقرب مذكور . والصحيح رجوعه إلى الجميع لغة، وشرعية، ألا ترى قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ )) وهذه الآية أختها ونظيرها في المقصود <sup>(٣)</sup> . <sup>(٤)</sup>

(١) التفسير الكبير للفخر الرازي ( ١٦٢/٢٣ ) .

(٢) هو : أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الأشبيلي المالكي، الشهير بابن العربي، ولد سنة ( ٤٦٨ هـ )، كان ثاقب الذهن، كريم السمائل، ولي قضاء أشبيلية فحمدت سياسته، ثم ترك القضاء، وأقبل على نشر العلم وتدوينه، له مصنفات منها: أحكام القرآن، وعارضة الأخوذ في شرح سنن الترمذي، توفي سنة ( ٥٤٣ هـ ) . له ترجمة في سير أعلام النبلاء ( ١٩٧/٢٠ ) .

(٣) سورة المائدة، الآيتان ٣٣ ، ٣٤ .

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ( ١٣٣٩/٣ ، ١٣٤٠ ) .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

وقال الشوكاني: وقول الجمهور هو الحق؛ لأن تخصص التقييد بالجملة الأخيرة دون ما قبلها، مع كون الكلام واحداً، في واقعة شرعية من متكلم واحد، خلاف ما تقتضيه لغة العرب، وأولوية الجملة الأخيرة بالقيّد المتصل بها، أظهر من تقييده ما قبلها، ولهذا كان مجمعاً عليه، وكونه أظهر لا ينافي كونه فيما قبلها ظاهراً<sup>(١)</sup>.

## ٢ - الإجابة عن المناقشة الثانية :

أ - أن الجمل الثلاث بمجموعهن جزاء الشرط، فكأنه قيل: من قذف المحصنات فاجلدوهم ورّدوا شهادتهم وفسقوهم، أي فاجمعوا لهم الجلد والرد والفسق، إلا الذين تابوا عن القذف وأصلحوا فإن الله يغفر لهم فينقلبون غير مجلودين، ولا مردودين ولا مفسقين<sup>(٢)</sup>.

ب - أن الجلد ورد الشهادة حكمان، والفسق تسمية، وعود الاستثناء بالتوبة إلى الحكم أولى من عوده إلى الاسم؛ لأن التوبة تغير الأحكام ولا تغير الأسماء<sup>(٣)</sup>.

ج - أن الجلد ورد الشهادة حكمان والفسق علة، والاستثناء يرجع إلى الحكم دون العلة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) فتح القدير للشوكاني ( ٩/٤ ) .

(٢) التفسير الكبير للفخر الرازي ( ١٦٢/٢٣ ) .

(٣) الحاوي للماوردي ( ٢٧/١٧ ) .

(٤) المصدر السابق ( ٢٦/١٧ ) .

د - أن القول بأن الواو للاستقبال لا للعطف، وأن المعنى انقطع عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ وأن قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ إلا الَّذِينَ تَابُوا ﴿ مستأنف، فيكون الاستثناء من الفسق خاصة دون الشهادة، يجعل الآية لم تأت بمزيد فائدة؛ لأنه معلوم أن التوبة تزيل الفسق بغير هذه الآية، فلا يكون رده إلى الفسق مفيداً، ورده إلى الشهادة يفيد جوازها بالتوبة؛ إذ يجوز أن تكون الشهادة مردودة مع وجود التوبة، فأما بقاء سمة الفسق مع وجود التوبة فغير جائز في سمع ولا عقل؛ لأن سمة الفسق ذم وعقوبة، وغير جائز أن يستحق التائب الذم، وليس كذلك بطلان الشهادة، فالأعمى والعبد غير جائزي الشهادة، لا على وجه الذم والتعنيف، فكان رجوع الاستثناء إلى الشهادة أولى من رجوعه إلى الفسق؛ لإثبات فائدة الآية <sup>(١)</sup>.

### الإجابة عن المناقشة الثالثة :

أ - أن الاستثناء في اللغة إذا تعقب جملاً معطوفاً بعضها على بعض، عاد إلى جميعها ولم تختص ببعضها، كقولهم: زينب طالق وسالم حر إن شاء الله، يعود الاستثناء إليهما، ولا يختص بأقربهما، فلا تطلق زينب كما لم يعتقد سالم <sup>(٢)</sup>. ولا يخرج عن هذا الأصل إلا بدليل، فالاستثناء في الآية لم يعد إلى الجلد، لدليل خصه وهو أنه حق آدمي،

(١) أحكام القرآن للحصاص (٢٧٧/٣)، وإعلام الموقعين (١٢٤/١ - ١٢٥).

(٢) الحاوي للماوردي (٢٦/١٧)، والمغني (١٩١/١٤).

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي  
فبقي ما عداه على حكم أصله<sup>(١)</sup> .

ب - أن الفسق علة في رد الشهادة، وارتفاع العلة موجب لرفع حكمها، وليس الفسق علة في وجوب الحد، فلذلك ارتفع رد الشهادة، ولم يرتفع وجوب الحد<sup>(٢)</sup> .

ج - أن ترك العمل به في حق البعض، لا يوجب ترك العمل به في الباقي<sup>(٣)</sup> .

٢ - قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وجه الاستدلال : دلت الآية على أن التوبة توجب القبول والعفو، ومن قبلت توبته وعفي عن سيئته، فهو مقبول الشهادة<sup>(٥)</sup> .  
ولذلك قال الشعبي ( ت ١٠٤هـ ) : « يقبل الله توبته، ولا تقبلوا شهادته »<sup>(٦)</sup> .

٣ - قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾<sup>(٧)</sup> . وقوله تعالى :

(١) الحاوي للماوردي ( ٢٦/١٧ ) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) التفسير الكبير للرازي ( ١٦٢/٢٣ ) .

(٤) سورة الشورى، الآية ٢٥ .

(٥) الحاوي للماوردي ( ٢٧/١٧ ) .

(٦) المصنف لعبد الرزاق ( ٣٦٣/٨ )، والسنن الكبرى للبيهقي ( ١٥٣/١٠ ) .

(٧) سورة الطلاق، الآية ٢ .

﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> .

وجه الاستدلال : دلت الآيتان بعمومهما على قبول شهادة القاذف إذا تاب؛ لأن الله سبحانه وتعالى أمرنا أن نشهد العدل من رجالنا، والتائب من القذف عدل من رجالنا، فيدخل في عموم الآيتين .

٤ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾<sup>(٢)</sup> .

وجه الاستدلال : دلت الآية على قبول شهادة التائب من القذف؛ لأن التائب يحبه الله، ومن أحبه الله فهو عدل<sup>(٣)</sup>، والعدل مقبول الشهادة .

ثانياً : السنة :

استدل الجمهور على ما ذهبوا إليه من السنة بقوله - عليه الصلاة والسلام - : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له »<sup>(٤)</sup> .

وجه الاستدلال بالحديث :

دل هذا الحديث بعمومه على قبول شهادة القاذف إذا تاب؛ لأن

(١) سورة البقرة، الآية ٢٨٢ .

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٢٢ .

(٣) الذخيرة للقرافي ( ٢١٧/١٠ ) .

(٤) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الشهادات، باب شهادة القاذف ( ١٥٤/١٠ ) .

وقال عنه البيهقي : « روي من أوجه ضعيفة بهذا اللفظ » .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

الرسول صلى الله عليه وسلم أخبر أن التائب من الذنب كمن لا ذنب له، ومن لا ذنب له مقبول الشهادة، فكذلك التائب من القذف يجب أن يكون مقبول الشهادة .

قال ابن القيم : « قالوا : ولا عهد لنا في الشريعة بذنوب واحد أصلاً يتاب منه، ويبقى أثره المترتب عليه من رد الشهادة، وهل هذا إلا خلاف المعهود منها، وخلاف قوله صلى الله عليه وسلم : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له » <sup>(١)</sup> وعند هذا يقال : توبته من القذف تنزل منزلة من لم يقذف، فيجب قبول شهادته <sup>(٢)</sup> . ونوقش : بأنه حديث ضعيف، والضعيف لا يحتج به <sup>(٣)</sup> .

### ثالثاً : استدلووا بالمعقول بما يلي :

١ - أن الموجب لرد شهادة القاذف، إما أن يكون نفس القذف، أو إقامة الحد، أو سمة الفسق . فأما القذف فلا يكون موجباً لرد الشهادة؛ لأنه خبر يحتمل الصدق والكذب، فباعتبار الصدق لا يكون موجباً لرد الشهادة، وكذلك باعتبار الكذب، فلا تأثير للكذب في رد الشهادة على التأييد . ولا يجوز أن يكون إقامة الحد موجباً لرد الشهادة؛ لأنه من فعل الغير، ولأن حد القذف كغيره من الحدود، وإقامة سائر

(١) سبق تخريجه ص ( ٣٠٤ ) هامش ( ٤ ) .

(٢) إعلام الموقعين ( ١٢٦/١ ) .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ( ١٥٤/١٠ ) .

الحدود لا توجب رد الشهادة على التأييد . ولأن الحد يقام من وجه، تطهيراً للمحدود فلا يصلح أن يكون سبباً لرد الشهادة على التأييد، فإذا بطل الوجهان صح أن الموجب لرد الشهادة سمة الفسق، وقد ارتفع بالتوبة، بدليل قبول خبره في الديانات<sup>(١)</sup>، فتقبل شهادته لزوال العلة الموجبة لردها<sup>(٢)</sup>.

٢ - أن القذف افتراء من القاذف على عبد من عباد الله، فلا يكون أعظم من الافتراء على الله تعالى، وهو الكفر، وذلك لا يوجب رد الشهادة على التأييد، فإن الكافر إذا أسلم تقبل شهادته، فكذلك ما دونه وهو القذف لا يوجب رد الشهادة على التأييد، فإذا تاب القاذف قبلت شهادته من باب أولى<sup>(٣)</sup>.

ونوقش هذا الاستدلال :

بأن عقوبات الدنيا غير موضوعة على مقادير الإجماع، فإن القاذف بالكفر لا يجب عليه الحد، والقاذف بالزنا يجب عليه الحد، فغلظ أمر القذف من هذا الوجه بما لم يغلظ به أمر الكفر في أحكام الدنيا، وإن كانت عقوبة الكفر في الآخرة أعظم<sup>(٤)</sup>.

(١) المبسوط للسرخسي (١٢٥/١٦، ١٢٦).

(٢) إعلام الموقعين (١٢٥/١).

(٣) المبسوط للسرخسي (١٢٦/١٦).

(٤) أحكام القرآن للجصاص (٢٧٩/٣).



أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

٣ - أن الشهادة إذا ردت بسبب الفسق قبلت بزواله، والقاذف ردت شهادته بسبب الفسق؛ لأن القذف كبيرة من الكبائر، يفسق من ارتكبها، وبالتوبة زال عنه الفسق، فيجب أن تقبل شهادته؛ قياساً على جميع ما يفسق به <sup>(١)</sup>.

قال ابن القيم : « قالوا وأعظم موانع الشهادة: الكفر، والسحر، وقتل النفس، وعقوق الوالدين، والزنا، ولو تاب من هذه الأشياء قبلت شهادته اتفاقاً، فالتائب من القذف أولى بالقبول » <sup>(٢)</sup>.

٤ - أن القذف نسبة الغير إلى الزنا، فلا يكون أقوى من مباشرة فعل الزنا، وذلك لا يوجب رد الشهادة على التأييد، فإن الزاني إذا تاب قبلت شهادته، فكذلك ما دونه وهو القذف لا يوجب رد الشهادة على التأييد، فإذا تاب القاذف قبلت شهادته <sup>(٣)</sup>.

٥ - أن شهادة القاذف إذا تاب قبل الحد مقبولة بالإجماع <sup>(٤)</sup>، ومن قبلت شهادته بالتوبة قبل الحد، قبلت بعد الحد؛ قياساً على سائر الحدود <sup>(٥)</sup>.

٦ - أن القاذف محدود في قذف، فوجب أن تقبل شهادته بعد

---

(١) الحاوي للماوردي ( ٢٧/١٧ ) - بتصرف - .

(٢) إعلام الموقعين ( ١٢٥/١ ) .

(٣) المبسوط للسرخسي ( ١٢٦/١٦ )، والحاوي للماوردي ( ٢٧/١٧ ) .

(٤) بدائع الصنائع ( ٢٧١/٦ )، وإعلام الموقعين ( ١٢٢/١ ) .

(٥) الحاوي للماوردي ( ٢٧/١٧ ) .

التوبة؛ قياساً على الذمي إذا حد في قذف ثم أسلم<sup>(١)</sup>.

**ونوقش هذا الاستدلال :** بأن الذمي إذا أقيم عليه حد القذف سقطت شهادته وتم بها حده؛ لأنه كان من أهل الشهادة، ثم بالإسلام استفاد شهادة لم تكن موجودة عند إقامة الحد، وهذه الشهادة لم تصر مردودة، وبها فارق المسلم المحدود في القذف، فإنه لم يستفد عدالة لم تكن موجودة من قبل، وعدالته مجروحة بإقامة الحد عليه فلا تقبل شهادته بحال<sup>(٢)</sup>.

٧ - أن القاذف لما تاب عاد إلى العدالة في قبول روايته، فوجب أن يعود إليها في قبول شهادته<sup>(٣)</sup>.

**ونوقش هذا الاستدلال :** بأن هناك فرقاً بين الشهادة والرواية، فالشهادة يطلب فيها مزيد تثبت، ويشترط فيها العدد والحرية وغير ذلك، بخلاف الرواية<sup>(٤)</sup>.

### إجماع الصحابة :

استدل أصحاب القول الثالث بإجماع الصحابة رضي الله عنهم وهو أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، لما جلد الذين شهدوا على

(١) الحاوي للماوردي ( ٢٧/١٧ ) .

(٢) المبسوط للسرخسي ( ١٢٨/١٦ )، وأحكام القرآن للحصاص ( ٢٧٨/٣ ) .

(٣) الحاوي للماوردي ( ٢٧/١٧ ) .

(٤) فتح الباري ( ٢٥٦/٥ ) .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. عبدالله بن سليمان المطرودي

المغيرة رضي الله عنه بالزنا قال لهم: توبوا تقبل شهادتكم، فتاب منهم اثنان، فقبل شهادتهما، وأبى أبو بكرة رضي الله عنه فلم يقبل شهادته<sup>(١)</sup>. وهو بمشهد من الصحابة رضي الله عنهم، فإن القضية شاعت وانتشرت في العراق، والحجاز، وغيرها من الأقطار، وهم في ذلك الوقت كثير، ولم يخالف منهم أحد فكان إجماعاً<sup>(٢)</sup>.

قال الماوردي: « ويدل عليه إجماع الصحابة، وهو أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، لما جلد أبا بكرة رضي الله عنه في شهادته على المغيرة رضي الله عنه بالزنا، قال له: تب أقبل شهادتك، فقال: لا أتوب، وكان هذا القول منه بمشهد من الصحابة؛ لأنها قصة اجتمعوا لها فما أنكر قوله أحد منهم، فدل على إجماعهم<sup>(٣)</sup> ».

وقال ابن قدامة: « ولنا... إجماع الصحابة رضي الله عنهم فإنه يروى عن عمر رضي الله عنه أنه كان يقول لأبي بكرة رضي الله عنه: تب أقبل شهادتك، ولم ينكر ذلك منكر، فكان إجماعاً<sup>(٤)</sup> ».

---

(١) المصنف لعبد الرزاق، كتاب الشهادات، باب شهادة القاذف ( ٢٧٢/٨ )،

والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الشهادات، باب شهادة القاذف ( ١٥٢/١٠ ) .

(٢) الحاوي للماوردي ( ٢٧/١٧ )، والذخيرة للقرافي ( ٢١٧/١٠ )، والمغني ( ١٨٩/١٤ )،

وتفسير القرطبي ( ١٨١/١٢ ) .

(٣) الحاوي للماوردي ( ٢٧/١٧ ) .

(٤) المغني لابن قدامة ( ١٨٩/١٤ ) .

وقال ابن القيم: « وقد قبل شهادته - يعني القاذف - بعد التوبة عمر وابن عباس رضي الله عنهم، ولا يعلم لهما في الصحابة مخالف <sup>(١)</sup> » .

**ونوقش هذا الاستدلال :** بأنه قد ورد الخلاف عن بعض الصحابة، فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: « شهادة القاذف لا تجوز وإن تاب <sup>(٢)</sup> » ، وبما أن الخلاف ورد عن بعض الصحابة فلا إجماع .

**وأجيب :** بأن هذا الأثر لم يثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما بسند يعتمد عليه <sup>(٣)</sup> ، والأظهر عنه رضي الله عنه قبول شهادة القاذف إذا تاب <sup>(٤)</sup> . وبما أنه لم يثبت فلا يقدر بصحة الإجماع .

**الترجيح :** على ضوء ما سبق، من ذكر أقوال العلماء، وأدلتهم، وما ورد عليها من مناقشات، يتبين رجحان القول الثالث، وهو أن شهادة القاذف المحدود تقبل إذا تاب؛ وذلك لقوة أدلتهم، فقد سلم بعضها من ورود المناقشات عليها، وما ورد على البعض الآخر، فقد أجيب عنه بما يدفعه .

(١) إعلام الموقعين ( ١٢٥/١ ) .

(٢) سبق تخريجه ص ( ٢٩٠ ) من هذا البحث .

(٣) المحلى لابن حزم ( ٤٣١/٩ )، وفتح الباري ( ٢٥٧/٥ ) .

(٤) المحلى لابن حزم ( ٤٣١/٩ ) .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. محمد بن سليمان المطرودي

وضعف أدلة المخالفين لهم، فقد ورد عليها من الاعتراضات، والمناقشات، ما جعلها لا تقوى على معارضة أدلة القول الثالث . وقد سبق بيان ذلك بالتفصيل عند مناقشة أدلة جميع الأقوال . والله أعلم بالصواب .

### المسألة الثانية: شهادة القاذف قبل الحد والتوبة

اختلف العلماء في قبول شهادة القاذف إذا شهد قبل إقامة الحد عليه وقبل التوبة على قولين :

القول الأول : أن شهادة القاذف مقبولة ما لم يحد . وهذا مذهب الحنفية <sup>(١)</sup> ، والمالكية <sup>(٢)</sup> .

القول الثاني : أن شهادة القاذف قبل الحد مردودة ما لم يتب ، فإذا تاب قبلت، وهذا مذهب الشافعية <sup>(٣)</sup> ، والحنابلة <sup>(٤)</sup> ، وقول الليث ابن سعد، وعبد الملك بن الماجشون <sup>(٥)</sup> ، من المالكية <sup>(٦)</sup> .

(١) المبسوط للسرخسي ( ١٢٨/١٦ )، وبدائع الصنائع ( ٢٧١/٦ ) .

(٢) حاشية الدسوقي ( ١٧٣/٤ )، وكفاية الطالب الرباني ( ١٢٤/٤ )، والاستذكار ( ٤٥ ، ٤٤/٢٤ ) .

(٣) الحاوي للماوردي ( ٢٥/١٧ ) .

(٤) كشف القناع ( ٤٢٥/٦ ، ٤٢٦ ) .

(٥) هو : عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن الماجشون، المدني، المالكي، أحد تلاميذ الإمام مالك، كان فقيهاً، فصيحاً، مفيّ أهلك المدينة في زمانه، توفي سنة ( ٢١٣هـ ) . له ترجمة في سير أعلام النبلاء ( ٣٥٩/١٠ ) .

(٦) الاستذكار ( ٤٥/٢٢ ) .

## الأدلة : أدلة القول الأول :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وجه الاستدلال : دلت الآية على جواز شهادة القاذف قبل إقامة الحد عليه؛ لأن ﴿ ثُمَّ ﴾ في قوله : ﴿ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ للتراخي في حقيقة اللغة، فافتضى ذلك أن القاذف متى أتى بأربعة شهداء متراخياً عن حال القذف أن يكون غير فاسق، وإنما يحكم بفسقه متراخياً عن حال القذف في حال العجز عن إقامة الشهود، فمن حكم بفسقه بنفس القذف، فقد خالف حكم الآية <sup>(٢)</sup> .

ويناقش هذا الاستدلال من وجهين :

الوجه الأول : أن الآية تدل على أن شهادة القاذف ترد بشرطين :

الأول : القذف، والثاني : عدم إقامة الشهود، وهما متحققان في القاذف قبل إقامة الحد عليه .

فالأول : متحقق بنفس القذف، والثاني : متحقق حتى يأتي

(١) سورة النور، الآية ٤ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ( ٢٧١/٣ ، ٢٧٢ ) .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. محمد بن سليمان المطرودي

بالشهود؛ لأن القاذف قبل ذلك في حكم العاجز عن إقامة الشهود؛ لأن الأصل عدم الشهود، فيبقى على هذا الأصل ولا ينتقل عنه إلا بإقامة الشهود .

**الوجه الثاني :** أن الآية دلت على أن القذف يتعلق به ثلاثة أحكام : الجلد، والشهادة، والفسق، والجلد يتعلق بنفس القذف لا غير، فكذلك رد الشهادة؛ لأنها عقوبة للقاذف بسبب القذف كالجلد<sup>(١)</sup> .

٢ - ما رواه الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المسلمون عدول بعضهم على بعض، إلا محدوداً في فرية »<sup>(٢)</sup> .

**وجه الاستدلال :** دل الحديث على أن القاذف مقبول الشهادة حتى يحد؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أخبر أن المسلمين عدول بعضهم على بعض، ثم استثنى منهم المحدود في القذف، فدل ذلك على أن القاذف قبل الحد، باق على حكم الأصل وهو قبول الشهادة .

ونوقش : أن الحديث بهذا السند ضعيف، والضعيف لا يحتج به، وقد سبق الكلام عليه مفصلاً<sup>(٣)</sup> .

(١) الخاوي للماوردي ( ٢٥/١٧ )، وإعلام الموقعين ( ١٢٨/١ ) .

(٢) سبق تخريجه ص ( ٢٨٧ ) من هذا البحث .

(٣) انظر : ص ( ٢٨٨ ) من هذا البحث .

٣ - ما ورد أن سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه قال : « الآن يجلد هلال وتبطل شهادته في المسلمين »<sup>(١)</sup> .

**وجه الاستدلال :** دل هذا الأثر على أن شهادة القاذف لا تبطل قبل إقامة الحد عليه؛ لأن بطلان الشهادة علق على إقامة الحد، وإذا لم يوجد المعلق عليه، لم يوجد المعلق .  
ونوقش : سبق مناقشة هذا الأثر<sup>(٢)</sup> .

٤ - أن رد شهادة القاذف من تمام حد القذف، وتكملته، فهو كالصفة، والتتمة للحد، فلا يتقدم عليه<sup>(٣)</sup> .

ونوقش : بأن رد الشهادة ليس من تمام الحد، فإن الحد تم باستيفاء عدده، وسبب الحد نفس القذف، ورد الشهادة حكم آخر غير الحد، أوجبه الفسق بالقذف، فالقذف أوجب ثبوت الفسق، الذي كان سبباً في رد الشهادة وحصول الحد، وهما حكمان متغايران<sup>(٤)</sup> .

٥ - أن إقامة الحد على القاذف، ينقص حاله عند الناس، وتقل

(١) سبق تخريجه ص ( ٢٨٥ ) من هذا البحث .

(٢) انظر : ص ( ٢٨٥ ) من هذا البحث .

(٣) المبسوط ( ١٢٦/١٦ )، وإعلام الموقعين ( ١٢٨/١ ) .

(٤) إعلام الموقعين ( ١٢٨/١ ) .



أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. محمد بن سليمان المطرودي

حرمته فترد شهادته، وهو قبل إقامة الحد قائم الحرمة، غير منتهكها<sup>(١)</sup>، فتقبل شهادته .

### ويناقش هذا الدليل بما يلي :

أ - بأن دعوى قيام حرمة القاذف بعد القذف وقبل الحد غير مُسلَّم بها، بل إن حرمة القاذف انتهكت وسقطت عدالته بسبب ارتكابه كبيرة من الكبائر، وهي القذف، فلا تقبل شهادته حتى تصح براءته بإقرار المقدوف، أو بقيام البينة أو يتوب .

ب - أن القول بأن حال القاذف بعد القذف وقبل الحد أكمل من حاله بعد الحد، دعوى غير مُسلَّم بها، بل إن حال القاذف قبل الحد أسوأ من حاله بعد الحد؛ لأن الحدود كفارات لأهلها<sup>(٢)</sup>، فرد شهادته قبل الحد أولى من ردها بعد الحد؛ لأنه بالحد حصل له تكفير وتطهير. وفي ذلك يقول الإمام الشافعي : « هو قبل أن يحد شر منه بعد أن يحد؛ لأن الحدود كفارات لأهلها، فكيف تردونها في أحسن حالاته، وتقبلونها في شر حالاته »<sup>(٣)</sup> .

ج - أن جلد القاذف تطهير وتكفير له؛ لقوله صلى الله عليه

---

(١) إعلام الموقعين ( ١٢٨/١ ) .

(٢) الاستذكار ( ٤٥/١٢ )، الحاوي للماوردي ( ٢٥/١٧ ) .

(٣) الأم للشافعي ( ٤١٣/٨ ) .

وسلم: «... ومن أتى منكم حداً فأقيم عليه فهو كفارة له ...» <sup>(١)</sup> ، فلم يجز أن يكون تكفير ذنبه موجباً لتغليظ حكمه <sup>(٢)</sup> .

٦ - أن القاذف قبل الحد لم يحكم بكذبه؛ فتقبل شهادته، وبعد الحد يصير محكوماً بكذبه، والمتهم بالكذب لا شهادة له، فالمحكوم عليه بالكذب أولى <sup>(٣)</sup> .

ونوقش : بأن القاذف محكوم عليه بالكذب قبل الحد إذا عجز عن الإتيان بالشهود ، يقول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وهذا في حكم الشرع، وظاهر الأمر، لا في علم الله تعالى، فإن الله سبحانه وتعالى رتب الحدود على حكمه الذي شرع في الدنيا، لا على مقتضى علمه الذي تعلق بالإنسان على ما هو عليه، فإنما يبنى على ذلك حكم الآخرة <sup>(٥)</sup> .

٧ - أن القاذف قبل الجلد على أصل عدالته، وربما أقام البينة بما قال، أو اعترف له مقذوفه ، فلا وجه لإسقاط عدالته، ورد

(١) هذا جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحدود، باب الحدود كفارات لأهلها (١٣٣٣/٣) .

(٢) الحاوي للماوردي (٢٥/١٧) .

(٣) المبسوط للسرخسي (١٢٨/١٦) .

(٤) سورة النور، الآية ١٣ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٠٣/١٢) .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. محمد بن سليمان المطرودي

شهادته قبل إقامة الحد عليه <sup>(١)</sup> .

فحالة القاذف قبل الحد مترددة بين الكذب السالب للعدالة، وبين الصدق المصحح لها، فلا يسقط يقين حاله بمحتمل مقاله <sup>(٢)</sup> .

فلهذا تقبل شهادته حتى يقام عليه الحد؛ لأنه إذا أقيم عليه الحد تبين كذبه؛ لعجزه عن إثبات ما قال .

ونوقش : بأن القاذف يفسق وتسقط عدالته بالقذف؛ لأن القذف من الكبائر، فلا تقبل شهادته حتى تصح براءته بإقرار المقذوف بما قذف به، أو بقيام البينة <sup>(٣)</sup> .

### أدلة القول الثاني :

أولاً : أدلة القول الثاني على رد شهادة القاذف قبل الحد والتوبة :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

(١) الاستذكار لابن عبد البر ( ٤٤/٢٢ ، ٤٥ ) .

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ( ١٣٤٠/٣ ) .

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ( ١٨٢/١٢ ) .

(٤) سورة النور، الآية ٤ .

**وجه الاستدلال :** دلت هذه الآية على أن القذف يتعلق به ثلاثة أحكام، وهي : الجلد ثمانون جلدة، ورد الشهادة، والفسق المسقط للعدالة. وأن الجلد متعلق بالقذف لا غير، وإذا تعلق الجلد بالقذف، وجب أن يكون ما ضم إليه وقرن به وهو رد الشهادة والتفسيق متعلقاً به كالجلد<sup>(١)</sup>.

**ونوقش :**

بأن شهادة القاذف لو كانت تبطل بنفس القذف، لما كان تركه إقامة البينة على الزنا مبطلاً لشهادته؛ لأنها قد بطلت قبل ذلك<sup>(٢)</sup>.

**وأجيب :**

بأن بطلان شهادة القاذف معلق بشرطين لا بد من تحققهما جميعاً، أحدهما : الرمي بالزنا، والآخر: عدم الإتيان بالشهود الذين يحقق بهم قذفه، وهذان الشرطان متحققان بعد القذف حتى يأتي بأربعة شهداء .

**٢ - أن رد شهادة القاذف يتعلق بفعله لا بفعل غيره، والقذف من فعله، والجلد من فعل غيره، فيجب أن يتعلق رد الشهادة بالقذف لا بالجلد<sup>(٣)</sup>.**

(١) الحاوي للماوردي ( ٢٥/١٧ ) .

(٢) أحكام القرآن للحصاص ( ٢٧٢/٣ ) .

(٣) الحاوي للماوردي ( ٢٥/١٧ ) .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. محمد بن سليمان المطرودي

٣ - أن من فعل جريمة من الجرائم الموجبة للحدود يفسق بفعله للجريمة، لا بالحد المترتب على فعل الجريمة، فالسارق فسق بالسرقة دون القطع، والزاني بالزنا دون الحد، فكذلك يجب أن يكون القاذف مثلهما، فيكون فسقه بالقذف لا بالحد، كسائر الحدود<sup>(١)</sup>، وإذا كان فسقه بالقذف، يجب أن يكون رد شهادته به، لا بالجلد .

٤ - أن الحكم برد شهادة القاذف يتم بعجزه عن إثبات ما قذف به، لا بإقامة الحد عليه؛ لأن الحد تطهير له، فلا يتعلق به رد شهادة كالكفارة<sup>(٢)</sup> .

ونوقش :

بأن الحكم على القاذف لا يتم إلا بالجلد، أما قبل ذلك فلا يحكم عليه بالقذف؛ لأنه لو أقر المقذوف بما قذف به، أو ثبت القذف بالشهود، لسقط عن القاذف الجلد، وخرج عن كونه قاذفاً<sup>(٣)</sup>، وذلك يمنع تفسيقه، وإذا امتنع تفسيقه لم تُرد شهادته .

وأجيب :

أن القول بعدم تحقق القذف إلا بعد كمال الجلد لا يصح؛ لأن

(١) الحاوي للماوردي ( ٢٥/١٧ ) .

(٢) المنتقى للباجي ( ٢٠٧/٥ ) .

(٣) المنتقى للباجي ( ٢٠٧/٥ ) .

الجلد حكم القذف الذي تعذر تحقيقه، فلا يستوفى قبل تحقق القذف، وكيف يجوز إقامة حد قبل تحقق سببه، ويصير محققاً بعده، هذا لا يصح<sup>(١)</sup>.

٥ - أن رد شهادة القاذف يجب أن يثبت بوجود القذف الذي لم يمكنه تحقيقه كالجلد؛ لأن القذف هو الذنب الذي يستحق به العقوبة، وتثبت به المعصية الموجبة للجلد، وما أوجب الجلد أوجب رد الشهادة؛ لأن الجلد ورد الشهادة حكمان للقذف، فيثبتان جميعاً به، وتختلف استيفاء أحدهما لا يمنع ثبوت الآخر<sup>(٢)</sup>.

٦ - أن القاذف ثبت فسقه بنفس القذف؛ لما فيه من هتك ستر العفة على المسلم، ولهذا لزمه الحد به، والحد لا يجب إلا بارتكاب جريمة موجبة للفسق<sup>(٣)</sup>، والفاسق لا يكون أهلاً للشهادة. ثانياً : أدلة القول الثاني على قبول شهادة القاذف بعد التوبة وقبل الحد :

استدل أصحاب هذا القول بما استدلوا به على قبول شهادة القاذف بعد الحد والتوبة؛ لأن أصحاب هذا القول يرون أن شهادة القاذف ترد بسبب القذف؛ لأن القاذف يفسق بالقذف، وتقبل بعد

(١) المغني لابن قدامة (١٩١/١٤) .

(٢) المغني لابن قدامة (١٩٠/١٤ ، ١٩١) .

(٣) المبسوط للسرخسي (١٢٦/١٦) .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. محمد بن سليمان المطرودي

التوبة؛ لأن التوبة تزيل الفسق فيزول حكم رد الشهادة؛ لزوال العلة الموجبة لرد الشهادة، وقد سبق ذكر الأدلة ومناقشتها<sup>(١)</sup>.

### الترجيح :

على ضوء ما سبق من ذكر أقوال العلماء وأدلتهم وما ورد عليها من مناقشات، يتبين رجحان القول الثاني، وهو أن شهادة القاذف قبل الحد مردودة ما لم يتب؛ وذلك لقوة أدلتهم، فقد سلم جلها من الاعتراضات، والمناقشات، وما ورد على بعضها فقد أجيب عنه بما يدفعه .

وضعف أدلة القول الأول؛ بما ورد عليها من مناقشات، واعتراضات، جعلتها لا تقوى على معارضة أدلة القول الثاني . وقد سبق تفصيل ذلك عند مناقشة أدلة الفريقين . والله أعلم بالصواب .

### المبحث الثالث: أثر التوبة على عقوبة التفسيق

اتفق العلماء على أن القاذف إذا تاب من قذفه، فإن صفة الفسق تزول عنه<sup>(٢)</sup>.

قال ابن حزم: «... فإن سقط بالتوبة بعد الجلد، ما عدا الجلد؛

---

(١) انظر : ص ( ٢٩٧ ) من هذا البحث .

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم ( ١٣٤ )، والمغني ( ١٩٧/٩ )، والمحلى ( ١٣٠/١١ )، وبداية المجتهد مع الهداية ( ٥٧٥/٨ )، والمبسوط للسرخسي ( ١٢٥/٦ )، والحاوي للماوردي ( ٢٥/١٧ ) .

لأن الجلد قد نُفَذَ، فلا يسقط بعده بالتوبة إلا الفسق...»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن قدامة : «...فإن تاب لم يسقط عنه الحد وزال الفسق بلا خلاف...»<sup>(٢)</sup>.

والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ۚ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٤﴾ .

وجه الاستدلال :

دلت الآيتان على أن القاذف إذا تاب بعد قذفه، فإن الفسق يزول عنه؛ لأن الآية تضمنت الحكم على القاذف بالفسق، ثم استثنى من ذلك الذين تابوا .

قال القرطبي : « تضمنت الآية ثلاثة أحكام في القاذف: جلده، ورد شهادته أبداً، وفسقه. فالاستثناء غير عامل في جلده بإجماع... وعامل في فسقه بإجماع... »<sup>(٤)</sup>.

(١) المحلى ( ١٣٠/١١ ) .

(٢) المغني ( ١٩٧/٩ ) .

(٣) سورة النور، الآيتان ٤ ، ٥ .

(٤) تفسير القرطبي ( ١٧٨/١٢ ) .



أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. محمد بن سليمان المطرودي

## الفصل الثاني : صفة توبة القاذف

اختلف العلماء في صفة توبة القاذف التي تزيل عنه الفسق على

خمسة أقوال :

**القول الأول :** أن توبة القاذف إكذاب نفسه، فيقول : كذبت

فيما قلت . وهذا مذهب الحنفية<sup>(١)</sup>، وقول في مذهب الشافعية، وهو منصوص الإمام الشافعي<sup>(٢)</sup>، ومذهب الحنابلة<sup>(٣)</sup>، وهو مروى عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب<sup>(٤)</sup> رضي الله عنه، وقول عطاء، وسعيد ابن المسيب، والشعبي، والزهري، وإسحاق بن راهويه، وأبي ثور، وأبي عبيد<sup>(٥)</sup> .

**القول الثاني :** أن توبة القاذف تكون بأن يحسن حاله، ويصلح

عمله، ويستغفر الله من ذلك، ويعزم على أن لا يعود إلى مثله، وإن لم يكذب نفسه. وهذا مذهب المالكية<sup>(٦)</sup>، واختيار ابن جرير الطبري<sup>(٧)</sup> .

---

(١) حاشية ابن عابدين ( ٤٧٩/٤ )، وأحكام القرآن للحصاص ( ٢٧٧/٢ ) .

(٢) الحاوي للماوردي ( ٢٨/١٧ )، والمهذب ( ٤٢٣/٢ )، وروضة الطالبين ( ٢٤٨/١١ ) .

(٣) معونة أولي النهى ( ٣٧٥/٩ )، والإنصاف ( ٥٩/١٢ ، ٦٠ ) .

(٤) الاستذكار لابن عبد البر ( ٣٩/٢٢ ) .

(٥) الاستذكار لابن عبد البر ( ٤١/٢٢ ، ٤٢ ) .

(٦) القوانين الفقهية ص ( ٢٦٤ )، والذخيرة للقراقي ( ٢٢١/١٠ )، والمنتقى للباقي

( ٢٠٧/٥ ) .

(٧) تفسير ابن جرير الطبري ( ١٠٨/١٧ ، ١٠٩ ) .

**القول الثالث :** أن توبة القاذف، تكون بقوله: قذفي باطل، وأنا نادم عليه، ولا أعود إلى مثله، ولا يقول: إني كنت كاذباً. وهذا مذهب الشافعية<sup>(١)</sup>.

**القول الرابع :** أن القذف إن كان سباً، فالتوبة منه إكذاب نفسه، وإن كان شهادة فالتوبة منه أن يقول: القذف حرام وباطل، ولا يقول: إني كنت كاذباً. وهذا وجه في مذهب الشافعية<sup>(٢)</sup>، وقول القاضي أبي يعلى من الحنابلة<sup>(٣)</sup>.

فأصحاب هذا القول يفرقون بين القذف على سبيل السب والإيذاء، والقذف على صورة الشهادة إذا لم يتم عدد الشهود<sup>(٤)</sup>.

**القول الخامس :** أن القاذف متى علم من نفسه الصدق فيما قذف به، فتوبته الاستغفار، والإقرار ببطلان ما قاله وتحريره، وأنه لا

(١) المهذب (٤٢٣/٢)، ونهاية المحتاج (٣٠٨/٨)، والحاوي للماوردي (٢٨/١٧).

(٢) الحاوي للماوردي (٣١/١٧، ٣٢، ٣٣)، وروضة الطالبين (٢٤٨/١١، ٢٤٩).

(٣) المغني لابن قدامة (١٩١/١٤). وأبو يعلى هو: محمد بن الحسين بن خلف بن الفراء، ولد سنة (٣٨٠هـ)، كان عالماً بالأصول والفروع، وكان شيخ الحنابلة في عصره، ولي قضاء دار الخلافة، والحريم، وحران، وحلوان، له تصانيف كثيرة منها: الأحكام السلطانية، وأحكام القرآن، والعدة في أصول الفقه، توفي سنة (٤٥٨هـ) له ترجمة في تاريخ بغداد (٢٥٦/٢).

(٤) روضة الطالبين (٢٤٨/١١، ٢٤٩)، والحاوي للماوردي (٣١/١٧، ٣٢، ٣٣).

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. محمد بن سليمان المطرودي

يعود إلى مثله . وإن لم يعلم صدق نفسه، فتوبته إكذاب نفسه، سواء أكان القذف بشهادة أم سب . وهذا اختيار ابن قدامة<sup>(١)</sup>

### الأدلة : أدلة القول الأول :

١ - ما روى الزهري عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في قول الله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾<sup>(٢)</sup> « توبته إكذاب نفسه »<sup>(٣)</sup> . فدل هذا الحديث بنصه على أن توبة القاذف إكذاب نفسه .

### ونوقش هذا الاستدلال من وجهين :

الوجه الأول : أن هذا الحديث لم يثبت رفعه إلى رسول صلى الله عليه وسلم .

قال ابن حجر عنه : « لم أره مرفوعاً »<sup>(٤)</sup> .

الوجه الثاني : أنه على فرض صحة رفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه بهذا السند ضعيف؛ لأن فيه انقطاعاً بين سعيد ابن المسيب وعمر بن الخطاب رضي الله عنه، فإن سعيداً لم يثبت

(١) المغني لابن قدامة ( ١٤ / ١٩١ ) .

(٢) سورة النور، الآية ٥ .

(٣) ذكره صاحب كنز العمال ( ٤٧٤ / ٢ ) وقال : أن ابن مردويه أخرجه .

(٤) تلخيص الحبير ( ٢٠٤ / ٤ ) . وقد بحث عنه في مظانه فلم أف أف عليه مرفوعاً .

سماعه من عمر رضي الله عنه <sup>(١)</sup> .

٢ - أن عرض المقدوف تلوث بكلام القاذف، وهذه معصية تعلق بها حق آدمي، فيجب عليه أن يتوب منها، ومن توبته أن يعلن كذبه بكلامه؛ لأن في ذلك رد اعتبار للمقدوف، وإزالة للتلوث الذي لحق بعرض المقدوف، فتكون توبة القاذف بإكذاب نفسه <sup>(٢)</sup> .

٣ - أن القاذف قذف بلسانه، فتوبته أن يكذب نفسه بلسانه، كالمرتد الذي كفره بلسانه، لا تقبل توبته حتى ينطق بالشهادتين بلسانه <sup>(٣)</sup> .

٤ - أن القاذف حُكم بكذبه وفسقه في الظاهر، فلو لم يكذب نفسه، لكان مصرّاً على الكذب الذي فُسِقَ في الظاهر من أجله، فلهذا لا بد في توبته من أن يكذب نفسه؛ ليزول الوصف الذي فُسِقَ من أجله <sup>(٤)</sup> .

### ونوقش هذا الاستدلال من وجهين :

الوجه الأول : أن القاذف قد يكون صادقاً في قذفه، فتكذيبه

(١) تهذيب التهذيب ( ٨٧/٤ ) .

(٢) المغني لابن قدامة ( ١٩١/١٤ )، ونهاية المحتاج ( ٣٠٨/٨ ) .

(٣) الاستذكار لابن عبد البر ( ٣٨/٢٢ )، والحاوي للماوردي ( ٢٨/١٧ )، ونهاية

المحتاج ( ٣٠٨/٨ ) .

(٤) الذخيرة للقرافي ( ٢٢٠/١٠ ) .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. محمد بن سليمان المطرودي

لنفسه كذب، والكذب معصية، فكيف تشترط المعصية في التوبة، وهي ضدها، وتجعل المعاصي سبب صلاح العبد، وقبول شهادته، ورفعته؟<sup>(١)</sup>

**الوجه الثاني:** أن القاذف إن كان كاذباً في قذفه فهو فاسق، وإن كان صادقاً فهو عاصٍ؛ لأن تعيير الزاني بزناه معصية، فكيف ينفعه تكذيبه لنفسه، مع كونه عاصياً بكل حال؟<sup>(٢)</sup>

**وأجيب عن هاتين المناقشتين بما يلي:**

**أولاً:** الإجابة عن الوجه الأول:

أ - أن تكذيب الصادق نفسه، يرجع إلى أنه كاذب في حكم الله تعالى، وإن كان في نفس الأمر صادقاً؛ لأن الله سبحانه وتعالى سمى القاذف الذي لم يأت بأربعة شهداء كاذباً على الإطلاق<sup>(٣)</sup>، بقوله تعالى: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

ب - أن الكذب إذا كان يتحقق به مصلحة ولا يترتب عليه مفسدة جائز، ككذب الرجل مع امرأته، أو للإصلاح بين الناس

(١) الذخيرة للقرافي (٢٢٠/١٠).

(٢) الذخيرة للقرافي (٢٢٠/١٠).

(٣) المغني لابن قدامة (١٩٢/١٤).

(٤) سورة النور، الآية ١٣.

ونحوه، وفاعل الجائز لا يعد عاصياً، ولا فاسقاً، وتكذيب القاذف نفسه فيه مصلحة الستر على المقذوف، وتقليل الأذية، والفضيحة عند الناس، وقبول شهادة القاذف، وعوده إلى الولايات التي تشترط فيها العدالة<sup>(١)</sup>.

فإذا أكذب القاذف نفسه مع كونه صادقاً في قذفه فكذبه مباح، ولا يعد فاسقاً، ولا عاصياً؛ لأنه يحقق مصلحة، ولا يترتب عليه مفسدة.

### ثانياً : الإجابة عن الوجه الثاني :

أن القاذف إن كان كاذباً في قذفه، أو صادقاً، ولم يأت بأربعة شهداء، فقد لوث عرض المقذوف بلسانه، وهذا معصية تعلق بها حق آدمي، ويجب عليه أن يتوب منها، ومن توبته أن يعلن كذبه بلسانه؛ لأن في ذلك رد اعتبار للمقذوف، وإزالة للتلويث الذي لحق بعرض المقذوف، وبهذا ينفعه تكذيبه لنفسه . بل يتعين عليه؛ ليعلن براءة عرض المقذوف، وتحقق به توبته<sup>(٢)</sup>.

### أدلة القول الثاني :

١ - استدلوا بعموم الآيات والأحاديث الواردة في التوبة، فإنها

(١) الذخيرة للقرافي ( ٢٢٠/١٠ ، ٢٢١ ) .

(٢) الاستذكار لابن عبد البر ( ٣٨/٢٢ ، ٣٩ ) ، ونهاية المحتاج ( ٣٠٨/٨ ، ٣٠٩ ) ، والمغني لابن قدامة ( ١٤١/١٤ ) .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. محمد بن سليمان المطرودي

مطلقة غير مقيدة، بأن التائب من الذنب لا بد أن يكذب نفسه<sup>(١)</sup>.

ومنها قوله تعالى : ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ<sup>٣</sup> وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٨﴾ يُضْعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخَذُ فِيهِ مِهْنًا ﴿٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ<sup>٤</sup> وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿١٠﴾﴾<sup>(٣)</sup>.

ويناقش :

بأن عموم الآيات والأحاديث الواردة في التوبة محمول على حقوق الله، وأما حقوق الآدميين فلا يكفي فيها مجرد التوبة؛ لأنها لا يخرج منها إلا بالأداء، أو الإبراء، سواء أكانت خالصة له، أم فيها حق الله؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « من كانت لأخيه عنده مظلمة في عرض، أو مال، فليستحله اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم<sup>(٤)</sup> » .

(١) فتح القدير للشوكاني ( ٩ / ٤ ) .

(٢) سورة النور، الآية ٥ .

(٣) سورة الفرقان، الآيات ٦٨ - ٧٠ .

(٤) صحيح البخاري، كتاب الرقائق ، باب القصاص يوم القيامة ( ١٩٧ / ٧ ) .

والقذف حق آدمي، أو حقه فيه غالب، فلذلك لا بد أن يظهر القاذف مع توبته نقيض ما حصل منه، وهو الاعتراف بالكذب؛ جبراً لقلب المقدوف، وإزالة للعار الذي لحق بعرضه بسبب القذف .

٢ - أن الله - تعالى ذكره - جعل توبة كل ذي ذنب من أهل الإيمان تركه، وعدم العودة إليه، والندم على ما سلف منه، واستغفار ربه منه، وهذا فيما كان بين العبد وبين ربه، دون ما كان من حقوق عبادته، ومظالمهم فيما بينهم .

والقاذف إذا أقيم عليه الحد، أو عفي عنه، لم يبق عليه إلا توبته من جرمه الذي بينه وبين ربه، فسبيل توبته منه، سبيل توبته من سائر إجرامه <sup>(١)</sup> .

### ويناقش :

بأن القاذف إذا أقيم عليه الحد، أو عفي عنه، يبقى بعد ذلك حق للمقدوف؛ لأن القاذف لو عرض المقدوف، وأكسبه العار، فلا تتحقق توبته إلا أن يعلن كذبه؛ ليزيل ما لحق بعرض المقدوف، ويرد إليه اعتباره .

### أدلة القول الثالث :

١ - قالوا : إن القذف معصية قولية، فيشترط في التوبة منها

(١) تفسير ابن جرير الطبري (١٧/١٠٨ ، ١٠٩) .



أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. محمد بن سليمان المطرودي

القول، كالتوبة من الردة، فيقول القاذف: قذفي باطل، وإني نادم على ما فعلت، ولا أعود إليه. أو يقول: ما كنت محققاً في قذفي، وقد تبّت منه، ونحو ذلك؛ ليندفع عار القذف الذي لحق بالمقذوف بسبب القذف، ولا يكلف أن يقول: كنت كاذباً؛ لجواز أن يكون صادقاً في قذفه، فيصير بتكذيبه نفسه عاصياً، كما كان بقذفه عاصياً<sup>(١)</sup>.

### ونوقش هذا الدليل من وجهين :

الوجه الأول: أن قوله : قذفي باطل، أو ما كنت محققاً في قذفي صريح في إكذاب نفسه<sup>(٢)</sup>.

وأجيب :

أ - بأن المخذور إلزام القاذف بالتصريح بكذبه لا بالتعريض به، وهذا فيه تعريض لا تصريح، فإنه لو قيل لمن قال شيئاً: هذا باطل. لم يحصل له به كبير مشقة، ولو قيل له: كذبت حصل له غاية الحنق<sup>(٣)</sup>.

ب - أن البطلان لا ينافي مطلق الصدق؛ لأنه قد يحصل لاختلال بعض المقدمات، فقد يعجز الرجل عن إقامة البينة وهو صادق في قذفه، بخلاف الكذب فإنه منافٍ للصدق<sup>(٤)</sup>، فلهذا يؤمر

---

(١) روضة الطالبين (٢٤٨/١١) ونهاية المحتاج (٣٠٨/٨) والحاوي للماوردي (٣١/١٧، ٣٢).

(٢) مغني المحتاج (٤٣٩/٤)، ونهاية المحتاج (٣٠٨/٨).

(٣) نهاية المحتاج (٣٠٨/٨).

(٤) نهاية المحتاج (٣٠٨/٨)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٠٣/١٢).

القاذف بأن يقول: قذفي باطل، أو نحوه، ولا يؤمر بأن يقول كنت كاذباً .

### وأجيب عن هذه الإجابة :

بأن القاذف إذا لم يحقق قذفه ببينة، أو إقرار من المقذوف، فإنه في حكم الله كاذب ، وإن كان في نفس الأمر صادقاً<sup>(١)</sup> ؛ لقوله تعالى: ﴿لَوْلَا جَاءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ۚ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَٰئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ﴾<sup>(٢)</sup> فتكذيب الصادق نفسه يرجع إلى أنه كاذب في حكم الله، وإن كان في نفس الأمر صادقاً<sup>(٣)</sup> .

### أدلة القول الرابع :

أولاً : إذا كان القذف سباً فأدلته ما سبق أن استدل بها أصحاب القول الأول<sup>(٤)</sup> .

ثانياً : إذا كان القذف على صورة شهادة، فأدلته ما سبق أن استدل به أصحاب القول الثالث<sup>(٥)</sup> .

ثالثاً : دليل الفرق بين القذف على صورة الشهادة، وقذف

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٠٣/١٢)، والمغني لابن قدامة (١٩٢/١٤) .

(٢) سورة النور، الآية ١٣ .

(٣) المغني لابن قدامة (١٩٢/١٤) .

(٤) انظر : ص (٣١٢) من هذا البحث .

(٥) انظر : ص (٣٣٠) من هذا البحث .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. محمد بن سليمان المطرودي

السب، أن الشهادة على الزنا لحق الله، ولو كمل عدد الشهود للزمه أن يشهد، فلهذا لا يقول: إني كنت كاذباً، ولا يقول: لا أعود<sup>(١)</sup>. بخلاف قذف السب والإيذاء، فإنه معصية تعلق حق آدمي، فلا بد أن يكذب نفسه؛ ليزول العار الذي لحق بعرض المقدوف بسبب القذف.

ونوقش : بأن هذا استدلال بالمعقول، وهو مخالف للمنقول، والمنقول مقدم على المعقول.

فهو مخالف لقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ ﴾<sup>(٢)</sup>، فإن هذه الآية تدل بعمومها على أن كل قاذف لم يأت ببينة فهو في حكم الله كاذب، من غير فرق بين قذف السب، والقذف على صورة الشهادة.

### أدلة القول الخامس :

أولاً : إذا علم من نفسه الصدق فيما قذف به، فتوبته الاستغفار، والإقرار ببطلان ما قاله، وتحريمه، وأن لا يعود إلى مثله، ولا يؤمر بإكذاب نفسه؛ لأنه صادق، والصادق لا يؤمر بالكذب<sup>(٣)</sup>.

ثانياً : إذا لم يعلم صدق نفسه، فتوبته إكذاب نفسه؛ لأنه لا

(١) الحاوي للماوردي ( ٣٣/١٧ ).

(٢) سورة النور، الآية ١٣ .

(٣) المغني لابن قدامة ( ١٤/١٩١ ، ١٩٢ ) .

يكون صادقاً<sup>(١)</sup>، فلا محذور في تكذيبه لنفسه . وسواء كان القذف بشهادة، أو سب؛ لأنه قد يكون كاذباً في الشهادة، صادقاً في السب<sup>(٢)</sup> .

**ونوقش :** يناقش هذا الاستدلال بما نوقش به أدلة القول الرابع<sup>(٣)</sup> .

### الترجيح :

بعد ذكر أقوال العلماء، وأدلتهم، وما ورد عليها من مناقشات؛ يظهر رجحان القول الأول، وهو أن توبة القاذف إكذاب نفسه، سواء أكان القذف على صورة الشهادة أم قذف سب؛ وذلك لقوة أدلتهم في الجملة، فقد سلم جلها من المناقشات، وما ورد على بعضها من مناقشات، فقد أجيب عنها بما يدفعها، وضعف أدلة الأقوال الأخرى بما ورد عليها من مناقشات، وقد سبق بيان ذلك بالتفصيل عند مناقشة الأدلة . والله أعلم بالصواب .

### الخاتمة

بعد حمد الله، على توفيقه، وإعانتته، على إنجاز هذا البحث، فقد توصلت إلى نتائج كثيرة، من أهمها ما يلي :

(١) المغني لابن قدامة ( ١٤ / ١٩١ ، ١٩٢ ) .

(٢) المغني لابن قدامة ( ١٤ / ١٩٢ ) .

(٣) انظر : ص ( ٣٣٣ ) من هذا البحث .

أثر التوبة على عقوبة القذف في الفقه الإسلامي — د. محمد بن سليمان المطرودي

١- أن التوبة من حقوق الله - جل وعلا - هي الإقلاع عن الذنب في الحال، والندم على ما مضى من فعله، والعزم على عدم العود إلى مثله؛ تعبداً لله تعالى. وأما في حقوق العباد، فيضاف إلى ما سبق (وأداء الحقوق إلى أهلها، أو تحصيل البراءة منهم) .

٢- أن العلماء اتفقوا على أن التوبة واجبة على الفور، من جميع الذنوب ، والمعاصي، سواء أكانت كبائر، أو صغائر .

٣- أن العقوبة زواجر شرعية، عن ترك واجب، أو فعل محرم .

٤- أن القاذف إذا حقق قذفه بشهود، أو بإقرار من المقذوف، أو لعان إن كان زوجاً، فإنه لا يتعلق بقذفه جلد، ولا رد شهادة، ولا فسق .

٥- أن العلماء اتفقوا على أن التوبة لا تسقط الجلد عن القاذف، بل يجلد التائب كالمصر .

٦- أن العلماء اتفقوا على قبول شهادة القاذف، إذا شهد بعد التوبة، وقبل إقامة الحد عليه، واتفقوا على رد شهادته، إذا شهد بعد إقامة الحد عليه، وقبل التوبة .

٧- أن القول الراجح رد شهادة القاذف، إذا شهد قبل الحد، والتوبة .

٨- أن القول الراجح قبول شهادة القاذف، إذا شهد بعد إقامة الحد عليه ، وبعد التوبة .

٩- أن التوبة تزيل سمة الفسق عن القاذف بالإجماع .

١٠- أن القول الراجح في صفة توبة القاذف، التي تزيل عنه سمة الفسق أن يكذب نفسه، سواء أكان القذف على صورة الشهادة، أم قذف سب .